



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية

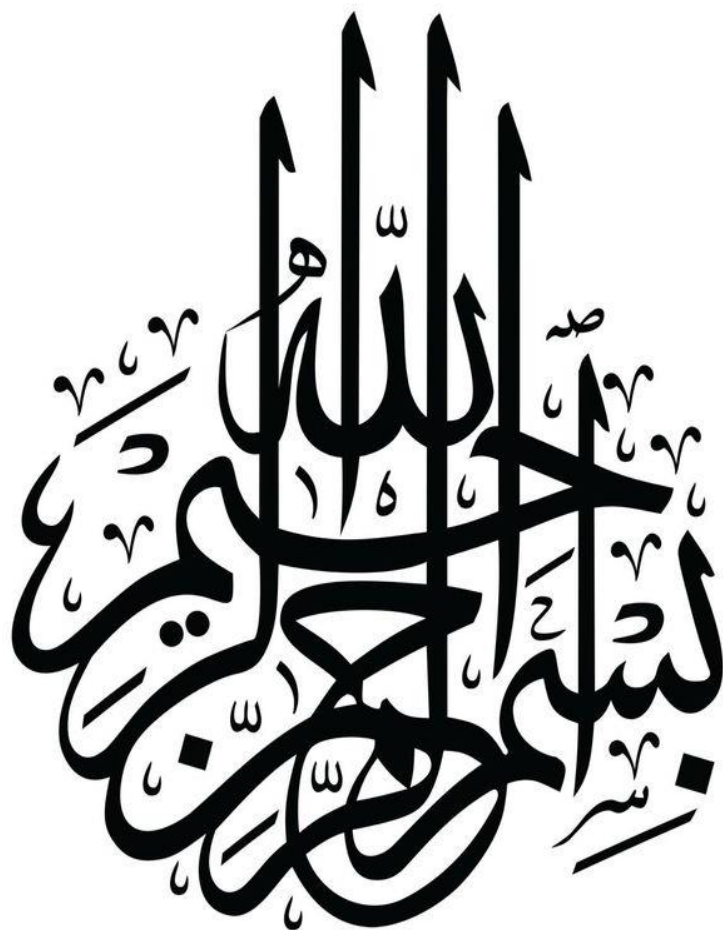
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله-

المشرف	إعداد الطلبة	
ضافري ريمة	شنيتف صالح	1
	شباح وناسة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	لقب واسم الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	تريش حسينة
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ضافري ريمة
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مجدوب علاء الدين

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة على ما قدمته لنا من توجيهات علمية قيمة ونصائح بناءة، وملاحظات دقيقة كان لها بالغ الأثر في توجيه هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية؛ فلها منا فائق الاحترام والتقدير.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين ساهموا في تكويننا العلمي والأكاديمي ولم يبخلوا علينا بعلمهم وخبرتهم طوال سنوات الدراسة.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة سواء بالنصح أو التوجيه أو الدعم المعنوي وكل من كان له دور، ولو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق.

وفي الختام نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم. وأن ينفع به، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -، باعتبار أن التحول الرقمي أصبح من أهم التوجهات الحديثة التي فرضتها التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي مست مختلف الأنشطة المصرفية والمحاسبية، وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: كيف يؤثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم في الجانب النظري عرض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فجاء عبارة عن دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - بالاعتماد على الملاحظة، المقابلات وتحليل المعطيات المتعلقة بواقع استخدام الأنظمة الرقمية داخل البنك.

توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يساهم بشكل إيجابي في تحسين كفاءة النظام المحاسبي داخل البنوك التجارية، حيث أدى إلى تسريع معالجة العمليات المحاسبية، رفع دقة وموثوقية المعلومات المالية، وتحسين جودة التقارير المحاسبية، إضافة إلى تعزيز فعالية الرقابة الداخلية ودعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بشكل أكثر سرعة وفعالية؛ كما أظهرت النتائج أن نجاح التحول الرقمي لا يرتبط بالتكنولوجيا فقط، بل يتطلب توفر موارد بشرية مؤهلة، بيئة تنظيمية داعمة، وأنظمة فعالة لأمن المعلومات وإدارة المخاطر الرقمية. كما خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات التي ما تزال تعيق الوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة في البنك محل الدراسة، من بينها الحاجة إلى التكوين المستمر، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الحماية الإلكترونية للمعلومات المالية.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية داخل البنك، تكثيف برامج التكوين والتأهيل في مجال الأنظمة المحاسبية الرقمية، وتعزيز نظم الرقابة وأمن المعلومات بما يضمن تحسين كفاءة النظام المحاسبي ومواكبة متطلبات البيئة المصرفية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، كفاءة النظام المحاسبي، البنوك التجارية، المعلومات المحاسبية، الرقابة الداخلية، بنك القرض الشعبي الجزائري.

Abstract

This study aims to analyze the impact of digital transformation on the efficiency of the accounting system in Algerian commercial banks, through a case study of the People's Credit Bank of Algeria – Mila Branch – given that digital transformation has become one of the most important modern trends imposed by rapid technological developments, which have affected various banking and accounting activities. The study started from a main problem: How does digital transformation affect the efficiency of the accounting system in the People's Credit Bank of Algeria – Mila Branch?

The study adopted the descriptive analytical approach, where the theoretical aspect was addressed by presenting concepts related to the study variables and previous studies. As for the applied aspect, it was conducted through a field study at the People's Credit Bank of Algeria – Mila Branch – relying on observation, interviews and analysis of data related to the reality of using digital systems within the bank.

The study found that digital transformation positively contributes to improving the efficiency of the accounting system within commercial banks, as it has led to accelerating the processing of accounting operations, increasing the accuracy and reliability of financial information, improving the quality of accounting reports, in addition to enhancing the effectiveness of internal control and supporting administrative and financial decision-making more quickly and effectively. The results also showed that the success of digital transformation is not linked only to technology, but requires the availability of qualified human resources, a supportive regulatory environment, and effective information security and digital risk management systems. The study also concluded that there are a set of challenges that still hinder reaching the highest levels of efficiency in the bank under study, including the need for continuous training, developing digital infrastructure, and enhancing electronic protection of financial information.

In light of the findings, the study recommended the need to continue investing in digital technology within the bank, intensify training and qualification programs in the field of digital accounting systems, and strengthen control and information security systems to ensure improving the efficiency of the accounting system and keeping pace with the requirements of the modern banking environment.

Keywords: Digital transformation, accounting system efficiency, commercial banks, accounting information, internal control, People's Credit Bank of Algeria.

قائمة المحتويات

I	شكر وتقدير
II	ملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الاختصارات
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الملاحق
- 1 -	مقدمة
6	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومتطلباتها
8	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي
14	المطلب الثاني: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي
19	المطلب الثالث: متطلبات كفاءة النظام المحاسبي في البنوك
23	المبحث الثاني: الإطار النظري للتحويل الرقمي في البنوك
23	المطلب الأول: مفهوم التحويل الرقمي
25	المطلب الثاني: أبعاد التحويل الرقمي في البنوك
29	المطلب الثالث: أثر التحويل الرقمي على النظام المحاسبي البنكي
31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
32	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
38	المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية
43	المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة والفجوة البحثية
45	خلاصة الفصل
46	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
47	تمهيد

48	المبحث الأول: التعريف بمحيط وأدوات الدراسة
48	المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري
52	المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة
55	المطلب الثالث: التعريف بمنهجية الدراسة
59	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة
59	المطلب الأول: عرض يوم عمل داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة
62	المطلب الثاني: عرض نتائج المقابلات
69	المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج
69	المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على مخرجات النظام المحاسبي
71	المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على هيكل النظام المحاسبي ومستقبله
73	المطلب الثالث: محدودية نتائج الدراسة
74	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
78	قائمة المراجع
83	الملاحق

قائمة الاختصارات

الاختصار	العبرة باللغة الأجنبية	العبرة باللغة العربية
DOR	Direction organisation et reglementation.	مديرية التنظيم والترتيب
DSSI	Direction de la sécurité des systèmes d'information.	مديرية امن نظم المعلومات
DGVM	Direction de la gestion des valeurs mobilières.	مديرية تسيير القيم المنقولة
CMS	Cellule management strategique.	خلية التسيير الاستراتيجي
CTD	Cellule de transformation digital.	خلية التحول الرقمي
CD	Comities de decisions.	لجان القرار
DGA.DCOM	Direction générale adjointe chargée du développement commercial.	نيابة المديرية العامة المسؤولة عن تطوير الأعمال التجارية
DGA.ENG	Direction générale adjointe des engagements.	نيابة المديرية العامة للالتزامات
DMMP	Division de la monétique et moyens de paiement.	قسم الخدمات المصرفية الالكترونية والدفع
DAI	Division des affaires internationals.	قسم الأشغال الدولية
DSI	Division des systèmes d'information.	قسم نظم المعلومات
DFIN	Division financiere.	قسم المالية
DLP	Division de la logistique et du patrimoine.	قسم الخدمات اللوجيستية
DRH	Division des ressources humaines.	قسم الموارد البشرية
DRAJC	Division recouvrement, affaires juridiques et du contentieux.	قسم المنازعات والشؤون القانونية
DRCP	Division des risques et contrôle permanent.	قسم الأخطار والمراقبة الدائمة
DCP	Division du control periodique.	قسم المراقبة الدورية
DFI	Division de la finance islamique.	قسم التمويل الإسلامي
DGM	Direction de la gestion des marches.	مديرية تسيير الأسواق
DR	Direction du réseau.	مديرية الشبكة
DMC	Direction du marketing et communication.	مديرية التسويق والاتصال
DC.BTPH	Direction du crédit aux bâtiments, travaux publics et hydrauliques.	مديرية الائتمان على البناء والأشغال العمومية والري.
DFP	Direction des filiales et participations.	مديرية الشركات التابعة والاستثمارات

مديرية القروض المحددة والفردية	Direction des crédits spécifiques aux particuliers.	DCSP
مديرية تمويل الشركات الكبرى	Direction du financement des grandes entreprises.	DFGE
مديرية الائتمان للصناعات والخدمات	Direction du crédit aux industries et services.	DCIS
خلية الائتمان الاتحادي	Cellule des crédits syndiqués.	CSC
خلية تسير القروض	Cellule de l'administration du crédit.	CAC
مديرية طرق الدفع	Direction des moyens de paiement.	DMP
مديرية الأنظمة التقنية للدفع	Direction technique des systèmes de paiement	DTSP
مديرية الدفع الإلكتروني	Direction de la monétique.	DM
مديرية الأعمال الخارجية	Direction des opérations extérieures.	DOPEX
مديرية التمويل الخارجي	Direction des financements extérieures	DFEX
مديرية هندسة نظم المعلوماتية	Direction d'ingénierie des systèmes informatiques.	DISI
مديرية شبكات المعلومات والاتصالات	Direction des réseaux informatiques et télécoms.	DRIT
مديرية الهندسة التطبيقية	Direction d'ingénierie applicative.	DIA
مديرية البنية التحتية وإنتاج التكنولوجيا	Direction des infrastructures et production informatiques.	DIPI
مديرية المركزية للمحاسبة	Direction centrale de la comptabilité.	DCC
مديرية المالية	Direction de la trésorerie.	DT
مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير	Direction de la prévision et contrôle de gestion.	DPCG
مديرية حماية الممتلكات	Direction de la protection du patrimoine.	DPP
مديرية الإدارة العامة	Direction de l'administration générale.	DAG
مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية	Direction du personnel et relations sociales.	DPRS
مديرية التكوين	Direction de la formation.	DFO
مديرية الشؤون القانونية والنقاضي	Direction des affaires juridiques et du contentieux.	DAJC
مديرية المنازعات	Direction du recouvrement.	DREC
مديرية مراقبة أخطار الائتمان	Direction de surveillance du risque crédit.	DSRC
مديرية المطابقة	Direction de la conformité.	DCF
مديرية الأخطار العملياتية	Direction des risques opérationnels.	DRO
خلية المخاطر المالية	Cellule risques financiers.	CRF
مديرية التدقيق الداخلي	Direction de l'audit interne.	DA

خلية المتابعة واليقظة	Cellule suivi et veille.	CSV
مديرية الدراسات ومتابعة التمويل	Direction des études et suivi des financements	DESF
مديرية التقارير والأنظمة المعلوماتية	Direction des reportings et systèmes d'information.	DRSI
مديرية التطوير التجاري	Direction du développement commercial.	DDC
مديرية المحاسبة والتسيير المالي	Direction de la gestion financière et comptable.	DGFC
مركز التعليم	Centre du formation	CF
لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي	The committee of sponsoring organization of the trade way commission	COSO

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل 1.	مكونات النظام المحاسبي البنكي	11
شكل 2.	متطلبات كفاءة النظام المحاسبي في البنوك.	22
شكل 3.	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري	51
شكل 4.	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	54
شكل 5.	الخريطة المحورية لتحليل نتائج المقابلتين	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول 1.	تفاصيل المقابلتين نصف الموجهتين	57
جدول 2.	مراحل التحليل المحوري المعتمدة في الدراسة	58
جدول 3.	المصالح المرتبطة بالنظام المحاسبي وأهم البرامج المستعملة لكل مصلحة	62
جدول 4.	توزيع تكرار رموز كل محور	64
جدول 5.	الترميز التفصيلي (مصفوفة الترميز)	64
جدول 6.	المقارنة بين المبحوثين	68
جدول 7.	مؤشرات مستويات جودة المعلومة المحاسبية في الوكالة	70

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دليل المقابلة	84

مقدمة

1. توطئة

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة فرضتها الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية عاملا حاسما في رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية، ويُعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرا بهذه التحولات نظرا لاعتماده الكبير على المعلومات والبيانات المالية، الأمر الذي دفع البنوك إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي بهدف تطوير خدماتها وتحسين أدائها التشغيلي والإداري.

في ظل هذا الواقع الجديد، لم يعد النظام المحاسبي مجرد أداة تقليدية لتسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير، بل أصبح نظاما معلوماتيا متكاملًا يقوم على معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات دقيقة وفورية تدعم اتخاذ القرار وتُعزز فعالية الرقابة الداخلية، كما أن التطور التكنولوجي المتسارع أفرز أنماطا حديثة من الأنظمة الرقمية التي ساهمت في تحسين سرعة المعالجة المحاسبية، رفع جودة المعلومات المالية، وتقليل الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري، وهو ما جعل كفاءة النظام المحاسبي ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى نجاح المؤسسة في توظيف التكنولوجيا الرقمية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في البيئة المصرفية الجزائرية التي تسعى إلى مواكبة التحولات العالمية من خلال تحديث بنيتها التكنولوجية وتطوير أنظمتها المعلوماتية والمحاسبية، خاصة في ظل تنامي المنافسة وارتفاع متطلبات الشفافية والحوكمة، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التحول الرقمي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - وتحليل أثره على كفاءة النظام المحاسبي من خلال دراسة مختلف الأبعاد التقنية، التنظيمية، البشرية والرقابية المرتبطة بالتحول الرقمي، مع محاولة إبراز أهم النتائج التي أفرزها التحول الرقمي في البيئة المصرفية الحديثة، وكذا التحديات التي قد تعيق تحقيق الكفاءة المنشودة.

2. إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الأساسية للدراسة على النحو التالي:

كيف يؤثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟

وتتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع التحول الرقمي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟

2. كيف ينعكس التحول الرقمي على المعالجة المحاسبية والرقابة الداخلية داخل الوكالة؟
3. ما هو أثر التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية ودعم اتخاذ القرار داخل الوكالة؟
4. ما التحديات التي تواجه كفاءة النظام المحاسبي في ظل التحول الرقمي؟

3. فرضيات الدراسة

بناء على الإشكالية، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1. يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة المعالجة المحاسبية داخل البنك؛
2. يساهم التحول الرقمي في رفع دقة وجودة المعلومات المحاسبية؛
3. يعزز التحول الرقمي فعالية الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي؛
4. يساهم التحول الرقمي في دقة وسرعة اتخاذ القرار الإداري.

4. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تقديم إضافة علمية في مجال الدراسات المحاسبية والمصرفية، خاصة في ظل محدودية الدراسات الجزائرية التي تناولت موضوع التحول الرقمي وعلاقته بكفاءة النظام المحاسبي من منظور تطبيقي داخل البنوك التجارية، ومحاولة تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تحسين الأداء المحاسبي داخل البنوك.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنك محل الدراسة؛
- الوقوف على واقع التحول الرقمي في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله؛
- اقتراح توصيات عملية لتحسين كفاءة النظام المحاسبي في ظل التحول الرقمي.

7. أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب، من أهمها:

أولاً: الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بموضوع التحول الرقمي وتطبيقاته الحديثة في القطاع البنكي؛
- تنمية المعارف العلمية في مجال الأنظمة المحاسبية الرقمية الحديثة؛

- اكتساب فهم أعمق للتطورات التي يشهدها العمل المحاسبي في البيئة الرقمية.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

- التوسع الكبير في اعتماد البنوك التجارية على التقنيات والأنظمة الرقمية الحديثة؛
- الأهمية العلمية للموضوع لارتباطه بين المحاسبة والتحول الرقمي داخل البيئة البنكية؛
- حداثة الموضوع ومواكبته للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية؛
- قلة الدراسات العربية التي تناولت أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية.

8. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في فهم الظواهر الاقتصادية والمحاسبية، إذ جرى جمع البيانات الميدانية عبر أداتين متكاملتين: الملاحظة المباشرة ليوم عمل كامل داخل وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بميلة، شملت رصد مختلف العمليات البنكية والمحاسبية الرقمية، والمقابلة نصف الموجهة التي أُجريت مع مبحثين من ذوي الخبرة الواسعة هما رئيس مصلحة المراقبة والمحاسبة (32 سنة خبرة) ونائب مدير الوكالة (26 سنة خبرة)، وقد تراوحت مدة كل مقابلة بين 20 و 35 دقيقة مع اعتماد التدوين الدقيق وسيلة للتسجيل، أما على صعيد التحليل فقد وُظف التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) مع ربط مخرجاته بملاحظات الملاحظة الميدانية تعزيزاً لمصداقية النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة.

9. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الميدانية على وكالة واحدة من وكالات بنك القرض الشعبي الجزائري، وهي وكالة ميلة؛
- **الحدود الزمنية:** تعكس نتائج الدراسة واقع الوكالة خلال الفترة التي أُجريت فيها الملاحظة والمقابلات (شهر أفريل 2026)، علماً بأن واقع التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية في تطور مستمر.

10. هيكل الدراسة

- من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على أسئلتها، قمنا بتقسيم المدكرة الى فصلين هما:
- **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:** يعرض الجوانب النظرية للدراسة، بداية بتحديد ماهية النظام المحاسبي من خلال التفصيل في مفهومه، أهدافه في البنوك، مكوناته، وكذا تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية، ثم الانتقال الى كفاءة النظام المحاسبي، من خلال تعريف الكفاءة بصفة عامة، وصولاً

إلى مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومؤشرات قياس كفاءة النظام المحاسبي ومتطلباتها، ثم مفهوم التحول الرقمي وأبعاده المختلفة من خلال التفصيل في تعريفه وإظهار الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة، وكذا خصائص التحول الرقمي في البنوك وأبعاده، بالإضافة الى أثره على النظام المحاسبي في البنوك، وفي النهاية يتم استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة باللغتين العربية والأجنبية، ومقارنتها بالدراسة الحالية وصلا إلى الفجوة البحثية.

- **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية:** يعرض الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم فيه التعريف بمحيط وأدوات الدراسة من خلال التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري وهيكل مديريته العامة التنظيمي، وكذا التعريف بالوكالة محل الدراسة واستعراض مختلف مصالحها وهيكلها التنظيمي، بالإضافة الى التعريف بالمنهجية المتبعة للدراسة من خلال المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة الميدانية والمقابلات نصف الموجهة، وصولا الى أسلوب تحليل البيانات، بعد ذلك تم عرض النتائج المتحصل عليها ومن تم تحليلها ومناقشتها وصولا إلى استنباط النتائج.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراصة

تمهيد

تعد كفاءة النظام المحاسبي من المفاهيم المحورية في الفكر المحاسبي الحديث، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة نظم المعلومات داخل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، فمع ازدياد حجم البيانات وتعدد العمليات المالية لم يعد النظام المحاسبي مجرد أداة تسجيل تاريخي للعمليات بل أصبح نظام معلوماتي استراتيجي يساهم في خلق القيمة وتحسين الأداء.

تبعاً لذلك، يكتسب موضوع الكفاءة أهمية متزايدة نتيجة اشتداد المنافسة وارتفاع متطلبات الشفافية والرقابة، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بإنتاج معلومات مالية عالية الجودة وبسرعة كبيرة وتكلفة أقل، وهو ما جعل كفاءة النظام المحاسبي مؤشراً أساسياً لنجاح المؤسسة واستدامتها.

بناءً على ذلك، وخدمة لأغراض الدراسة، سنتعرض في هذا الفصل تحديد مفاهيم النظام المحاسبي وكفاءته وكذا علاقة التحول الرقمي بكفاءة النظام المحاسبي بشكل مفصل خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومتطلباتها؛
- المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي في البنوك؛
- المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومتطلباتها

يعرض هذا المبحث مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومتطلباتها، حيث يفصل في ماهية النظام المحاسبي ثم يتطرق إلى مفهوم كفاءة النظام المحاسبي وصولاً إلى متطلبات كفاءة النظام المحاسبي في البنوك.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي

نقدم في هذا المطلب ماهية النظام المحاسبي بصفة عامة من خلال التفصيل في مفهومه، أهدافه في البنوك، مكوناته، وكذا تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي

يعرف النظام المحاسبي على أنه مجموعة متكاملة من الموارد التقنية والبشرية والإجراءات التنظيمية التي تعمل معا بهدف جمع البيانات المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة تدعم اتخاذ القرار (Romney & Steinbart, 2018, p. 6)، ومن منظور نظم المعلومات، فإن النظام المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، حيث يختص بتوفير المعلومات المالية الكمية التي تعتمد عليها الإدارة في التخطيط، الرقابة والتقييم (Laudon & Laudon, 2020, p. 48).

ولا يقتصر دور النظام المحاسبي على تسجيل الأحداث الاقتصادية، بل يشمل أيضا تحليلها وتفسيرها وتقديمها في شكل تقارير تساعد مختلف الأطراف مثل الإدارة والمستثمرين والجهات الرقابية على فهم الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة (بوزيد، 2018، صفحة 24)، وفي القطاع البنكي تحديدا تتضاعف أهمية النظام المحاسبي بسبب الحجم الكبير للمعاملات اليومية، والطبيعة اللحظية للعمليات المالية، والحساسية العالية للمعلومات المصرفية والمتطلبات التنظيمية الصارمة، لذلك يحتاج النظام المحاسبي البنكي إلى درجة عالية من الاعتمادية، السرعة والدقة لضمان استمرارية النشاط المالي بكفاءة (Hall, 2016, p. 14).

مما سبق، يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه نظام معلومات فرعي لنظام المعلومات الإداري داخل المنظمة، يختص بقياس وتوصيل المعلومات المالية من خلال مجموعة من الموارد والإجراءات المنظمة والمتربطة فيما بينها، والتي تعمل على تحويل البيانات الاقتصادية إلى تقارير مفيدة ذات مصداقية بما يخدم التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي في البنوك

لا يهدف النظام المحاسبي فقط إلى إعداد القوائم المالية، بل يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تدعم الإدارة الحديثة، يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً: توفير معلومات مالية موثوقة

يمثل إنتاج المعلومات المالية الهدف الأساسي للنظام المحاسبي حيث يجب أن تتسم هذه المعلومات بالصدق والموضوعية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Romney & Steinbart, 2018, p. 11).

ثانياً: دعم اتخاذ القرار الإداري

تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة على تقييم البدائل المختلفة، وتحديد أفضل الخيارات الاستثمارية والتشغيلية، فالمعلومات الدقيقة تقلل حالة عدم التأكد وتزيد من رشادة القرار الإداري (Laudon & Laudon, 2020, p. 52).

ثالثاً: تعزيز نظام الرقابة الداخلية

يعد النظام المحاسبي أداة رقابية فعالة، إذ يسمح بتتبع العمليات المالية وتوثيقها مما يسهم في منع التلاعب وكذا اكتشاف الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب (COSO, 2017, p. 23).

رابعاً: قياس الأداء وتقييم النتائج

يوفر النظام المحاسبي مؤشرات مالية تساعد في تقييم كفاءة استخدام الموارد وتحليل الربحية، والسيولة والمخاطر المالية، وهو ما يدعم عملية التخطيط الاستراتيجي (السالمي، 2019، صفحة 39).

الفرع الثالث: مكونات النظام المحاسبي البنكي

يعمل النظام المحاسبي البنكي وفق نموذج النظام المفتوح الذي يتكون من عناصر مترابطة تؤثر في بعضها البعض، حيث يمثل الإطار المنظم الذي يتم من خلاله جمع البيانات المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة تدعم التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار، ويمكن حصر هذه المكونات فيما يلي: (Romney & Steinbart, 2018, pp. 55-59).

أولاً: المدخلات

تشمل البيانات الأولية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية مثل الإيداعات، السحوبات، التحويلات البنكية وكافة الأنشطة التي يقوم بها البنك، وتتميز بعدة خصائص وهي الدقة، الاكتمال، الموثوقية والتوقيت المناسب، كما تمثل جودة المدخلات الأساس الذي تبنى عليه جودة المعلومات النهائية.

ثانياً: المعالجة

تمثل المرحلة التي يتم فيها تحويل البيانات إلى معلومات مالية ذات معنى من خلال تسجيل العمليات في دفتر اليومية، الترحيل إلى دفتر الأستاذ، إعداد ميزان المراجعة، التسويات المحاسبية واحتساب الاهتلاكات والفوائد، وتتضمن عمليات التسجيل، التصنيف والتلخيص باستخدام القواعد المحاسبية والبرمجيات الرقمية.

ثالثاً: المخرجات

تمثل النتائج النهائية للنظام المحاسبي وتشمل القوائم المالية، التقارير الإدارية، تقارير الأداء التحليلية، مؤشرات المخاطر، ولوحات المعلومات التي تستعملها الإدارة في اتخاذ القرارات، ويجب أن تتميز المخرجات بالملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والوضوح.

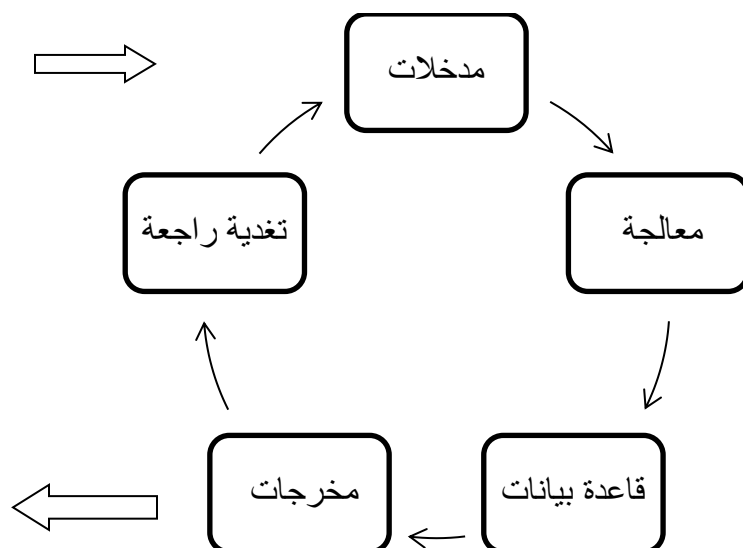
رابعاً: قاعدة البيانات المحاسبية

تمثل المخزن المركزي للمعلومات المالية، حيث يتم حفظ البيانات بطريقة منظمة تسمح بالاسترجاع السريع والتحليل وتشمل بيانات الحسابات، سجلات العمليات، بيانات العملاء وتواريخ المعاملات المالية، ولها أهمية كبيرة في تقليل الازدواجية، سهولة الوصول إلى المعلومات، وتحسين التكامل بين الأقسام، كما ترتبط مباشرة بأنظمة إدارة المخاطر والائتمان والخدمات الرقمية.

خامساً: التغذية الراجعة

تمثل المرحلة الأخيرة والأكثر أهمية، فهي عملية إعادة المعلومات الناتجة عن التقييم إلى النظام بهدف تحسين أدائه من خلال تصحيح الانحرافات، تحسين جودة المعلومات، تطوير الأداء المحاسبي ورفع كفاءة النظام. يمثل الشكل رقم (01) مخطط توضيحي لمكونات للنظام المحاسبي.

شكل 1. مكونات النظام المحاسبي البنكي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق

الفرع الرابع: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية من بين أهم العناصر في المؤسسة الاقتصادية كونها تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وعليه سنعرض في هذا الفرع تعريف المعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية.

أولاً: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى، كما يجب أن ترتبط بجهة استخدام معينة، وتعد في ضوء غرض محدد حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات، وتعرف كذلك بأنها عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أنها تمثل لغة وأداة الاتصال بين معديها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح، ومستلمها الذي يتطلب من هذه المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات (فيصل و مسعود، 2021، صفحة 345).

ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وتعرف بأنها تلك الصفات التي تجعل المعلومات مفيدة لمستخدميها وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم (فيصل و مسعود، 2021، صفحة 346). وتنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الى خصائص أساسية وخصائص الداعمة، وهي كما يلي: (ايت محمد و جرد، 2018، الصفحات 141-143)

1. الخصائص الأساسية

وتشتمل على خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.

1.1 الملاءمة

حتى تتصف المعلومات المالية بالملاءمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما، وتكون المعلومات مهمة إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية.

2.1 التمثيل الصادق

لتحقق المعلومة هذه الخاصية يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي تريد التعبير عنها، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تمتاز بثلاث خصائص: أن تكون كاملة، خالية من الأخطاء، موضوعية، وذلك كما يلي:

- الوصف الحيادي (الخالي من التحيز): يقصد به عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، وبصفة عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين؛

- الوصف الكامل (الاكتمال): يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة؛

-الوصف الخالي من الأخطاء: يعني أنه لا يوجد أخطاء في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أي أخطاء في العملية، وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب.

2. الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية السابقة، هناك العديد من الخصائص التي تساهم بشكل أو بآخر في تحسين جودة المعلومات المالية، ونذكر منها حسب ما ورد في الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية والذي اتفق فيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB على الخصائص النوعية المعززة التالية:

1.2 القابلية للمقارنة

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لآخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لآخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لآخرى.

2.2 قابلية التحقق

تعني أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.

3.2 قابلية الفهم

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة والنشاطات الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا

يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

4.2. التوقيت المناسب

تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال.

المطلب الثاني: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي

يتطرق هذا المطلب إلى كفاءة النظام المحاسبي، من خلال تعريف الكفاءة بصفة عامة، ومن ثم الوصول إلى مفهوم كفاءة النظام المحاسبي ومؤشرات قياس كفاءة النظام المحاسبي.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة

تعد الكفاءة من المفاهيم الأساسية في العلوم الاقتصادية والإدارية، وهو مفهوم اختلفت تعاريفه في الأدبيات، حيث يرتبط بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بأفضل شكل ممكن، كما يقصد بالكفاءة تحقيق أعلى مستوى من المخرجات باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على إدارة مواردها البشرية والمالية والتكنولوجية بشكل رشيد (Daft, 2016, p. 41).

من جهة أخرى، تعد الكفاءة مفهوما يرتبط بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، إذ تشير الأدبيات الإدارية الحديثة إلى أن الكفاءة لا تقتصر على تقليل التكاليف فقط بل تشمل كذلك تحسين جودة المخرجات وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في بيئة الأعمال المعاصرة (الطائي و العلق، 2016، صفحة 133).

مما سبق يمكن القول أن الكفاءة تمثل أحد المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء التنظيمي، إذ تعكس مدى قدرة المنظمة على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنتائج المتوقعة، فالمؤسسات التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة تتميز بقدرتها على تحسين استخدام مواردها، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحقيق نتائج أفضل مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

وفي مجال نظم المعلومات، ترتبط الكفاءة بقدرة النظام على معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة تدعم عملية اتخاذ القرار فكلما كان النظام قادرا على معالجة البيانات بسرعة ودقة وإنتاج معلومات ذات جودة عالية زادت درجة كفاءته (Laudon & Laudon, 2020, p. 61).

ويمكن التمييز بين بعدين أساسيين للكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية وهما:

أولاً: الكفاءة التشغيلية

تشير الكفاءة التشغيلية إلى قدرة النظام على إنجاز العمليات المحاسبية بسرعة وفعالية مثل تسجيل العمليات المالية، ترحيل القيود المحاسبية وإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب، وتبرز أهمية الكفاءة التشغيلية في الأنظمة المحاسبية من خلال قدرتها على تقليل الزمن اللازم لمعالجة العمليات المالية وتحسين سرعة تدفق المعلومات داخل المؤسسة، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الاستجابة الإدارية للتغيرات المالية والاقتصادية (الهاشمي، 2018، صفحة 85)، حيث تعد السرعة في معالجة البيانات من أهم عناصر الكفاءة التشغيلية خاصة في المؤسسات المالية التي تعتمد على تدفق مستمر للبيانات، ففي البنوك التجارية، يتم تنفيذ آلاف العمليات المالية يوميا مثل الإيداعات، السحوبات والتحويلات مما يتطلب نظاما محاسبيا قادرا على معالجة هذه العمليات بسرعة كبيرة دون التأثير على دقة المعلومات (Romney & Steinbart, 2018, p. 50).

ثانياً: الكفاءة المعلوماتية

تتعلق الكفاءة المعلوماتية بجودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي، حيث يجب أن تتسم هذه المعلومات بالدقة، الموثوقية والملاءمة لاتخاذ القرارات، فالمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تساعد الإدارة على تحليل الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، تظهر أهمية الكفاءة المعلوماتية بشكل خاص في المؤسسات البنكية، حيث تعتمد الإدارة على التقارير المالية في تقييم الأداء المالي، إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستثمارية (Romney & Steinbart, 2018, p. 52).

وتؤكد الدراسات المحاسبية أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الركيزة الأساسية لكفاءة النظام المحاسبي، حيث تعتمد الإدارة بشكل كبير على المعلومات الدقيقة والموثوقة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية (حسين، 2017، صفحة 211).

الفرع الثاني: مفهوم كفاءة النظام المحاسبي

تعرف كفاءة النظام المحاسبي بأنها قدرة النظام على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في جمع البيانات المالية، معالجتها، تحليلها وتقديمها في صورة معلومات مالية دقيقة وملائمة في الوقت المناسب، بما يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة (Romney & Steinbart, 2018, p. 28)،

كما تعكس كفاءة النظام المحاسبي مدى قدرة هذا النظام على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها توفير معلومات مالية دقيقة، تقليل الأخطاء المحاسبية، تحسين سرعة إعداد التقارير المالية وتعزيز الرقابة الداخلية. وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح مفهوم كفاءة النظام المحاسبي أكثر شمولاً، حيث لم يعد يقتصر على دقة تسجيل العمليات المالية فقط، بل أصبح يشمل أيضاً سرعة معالجة البيانات المالية، وإمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، والتكامل بين النظام المحاسبي وبقية نظم المعلومات داخل المؤسسة (Vial, 2019, p. 126).

وتزداد أهمية كفاءة النظام المحاسبي في القطاع المصرفي بشكل خاص بسبب الطبيعة المعقدة للعمليات المالية التي تقوم بها البنوك، فالبنوك تتعامل يوميا مع عدد كبير من العمليات المالية مثل الإقراض، الاستثمار والتحويلات المالية وهو ما يتطلب نظاما محاسبيا يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والموثوقية، كما أن المعلومات المحاسبية في البنوك تعد من أكثر المعلومات حساسية، حيث تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بإدارة السيولة، الائتمان والمخاطر المالية، لذلك فإن أي خلل في النظام المحاسبي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي للبنك، ومن هذا المنطلق، تعد كفاءة النظام المحاسبي مؤشراً هاماً لقياس مستوى الأداء المالي والإداري في البنوك، كما أنها تمثل أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر.

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف كفاءة النظام المحاسبي بأنها قدرة وفعالية النظام المحاسبي على إنجاز العمليات المحاسبية بسرعة ودقة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد، بما يضمن إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية من حيث الدقة، الملاءمة والتوقيت، كما تساهم في تعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة خاصة في ظل بيئة رقمية متطورة.

الفرع الثالث: مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي

نظراً لأهمية النظام المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، اهتمت الدراسات المحاسبية الحديثة بتحديد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة كفاءة هذا النظام، وتعتبر كفاءة النظام المحاسبي مفهوماً متعدد الأبعاد، حيث لا يمكن قياسه من خلال مؤشر واحد فقط بل يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس جودة أداء النظام المحاسبي، يمكن حصر هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً: سرعة المعالجة المحاسبية

تشير سرعة المعالجة المحاسبية إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها النظام المحاسبي في تسجيل العمليات المالية، معالجتها وتحويلها إلى تقارير مالية يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية، وتعد سرعة المعالجة من أهم مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي خاصة في المؤسسات المالية التي تعتمد على المعلومات الفورية في إدارة عملياتها اليومية.

في البنوك التجارية، يتم تنفيذ عدد كبير من العمليات المالية في وقت قصير مثل عمليات الإيداع، السحب والتحويلات المصرفية، لذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يكون قادراً على معالجة هذه العمليات بسرعة كبيرة حتى يتمكن البنك من توفير معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب، كما أن السرعة في معالجة البيانات المالية تساعد الإدارة على متابعة الأداء المالي بشكل مستمر واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، فعندما يكون لدى البنك نظام محاسبي سريع، يمكن للإدارة الحصول على تقارير مالية يومية تساعد على تقييم مستوى السيولة واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة النقد (Scarpens & Jazayeri, 2003, p. 208).

ثانياً: دقة وجودة المعلومات والتقارير المحاسبية

تعد دقة المعلومات المحاسبية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في النظام المحاسبي الكفء، حيث تعكس مدى خلو المعلومات المالية من الأخطاء والتحريفات، والدقة أساس مصداقية التقارير المالية، إذ تعتمد الأطراف الداخلية والخارجية على هذه التقارير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتشير الأدبيات المحاسبية إلى أن ارتفاع مستوى دقة المعلومات المالية يؤدي إلى تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة النظام المحاسبي وفعالية الرقابة المالية (عبد الله، 2018، صفحة 142).

تتحقق دقة المعلومات المحاسبية عندما يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة صحيحة وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة (Hall, 2016, p. 34)، وتعكس جودة التقارير المالية مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات المستخدمين سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها، فالتقارير المالية ذات الجودة العالية تساعد الإدارة على تحليل الأداء المالي للمؤسسة وتحديد الاتجاهات المستقبلية للأعمال، كما أنها تمكن المستثمرين والجهات الرقابية من تقييم الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة (Grande, Estebanez, & Colomina, 2011, p. 30).

كما ترتبط جودة التقارير المالية بمدى التزام النظام المحاسبي بالمعايير المحاسبية المعتمدة وقدرته على توفير معلومات قابلة للمقارنة وملائمة لاحتياجات مستخدميها وهو ما يعزز شفافية الأداء المالي للمؤسسة (القطامين، 2020، صفحة 52)، وفي القطاع المصرفي، تؤدي جودة التقارير المالية دورا مهما في تعزيز الشفافية والثقة في النظام المالي، فالبنوك مطالبة بتقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة للجهات الرقابية والمستثمرين، مما يتطلب وجود نظام محاسبي قادر على إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.

ثالثا: دعم نظام الرقابة الداخلية

يعدّ دعم نظام الرقابة الداخلية أحد أهم مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي، إذ يعكس مدى قدرة هذا النظام على توفير بيئة رقابية فعّالة تضمن حماية الأصول، تحقيق مصداقية المعلومات المالية، الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة، ويقصد بدعم النظام المحاسبي للرقابة الداخلية مساهمته في تصميم وتنفيذ آليات رقابية تمكن من منع الأخطاء والغش واكتشافهما في الوقت المناسب من خلال تضمين إجراءات مثل الفصل بين المهام، إجراءات التفويض والمصادقة، التوثيق السليم للعمليات إضافة إلى التتبع المستمر للعمليات المالية (Romney & Steinbart, 2018, p. 40).

كما يساهم النظام المحاسبي الكفء في تعزيز الرقابة الداخلية عبر توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تمكّن الإدارة من ممارسة الرقابة الفعّالة على الأنشطة المختلفة، حيث تعتمد فعالية الرقابة الداخلية بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام سواء من حيث الشمولية أو الموثوقية أو القابلية للتحقق (Hall, 2016, p. 112).

علاوة على ذلك، فإن دعم النظام المحاسبي للرقابة الداخلية يرتبط بمدى توافقه مع الأطر والمعايير الدولية مثل إطار COSO الذي يؤكد على أهمية تكامل المعلومات، الاتصال والأنشطة الرقابية في تحقيق نظام رقابي فعّال، حيث يعد النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية التي تدعم هذه العناصر من خلال توفير بيانات موثوقة تساهم في تقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة (COSO, 2017, p. 3).

بالتالي فإن كفاءة النظام المحاسبي لا تقتصر على إنتاج المعلومات، بل تمتد لتشمل دوره الحيوي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بما يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية، الحد من المخاطر ورفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة (Romney & Steinbart, 2018, p. 42).

رابعاً: ملائمة المعلومات لاتخاذ القرار

تشير ملائمة المعلومات إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار في اختيار البدائل المناسبة وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعد المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تكون مرتبطة بالمشكلة التي تواجه الإدارة، تقدم في الوقت المناسب وتساعد في تقليل حالة عدم اليقين المرتبطة باتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال عندما ترغب إدارة البنك في اتخاذ قرار يتعلق بمنح قرض جديد، فإنها تحتاج إلى معلومات مالية دقيقة حول الوضع المالي للعميل ومستوى المخاطر المرتبطة بالقرض، وبالتالي فإن النظام المحاسبي يجب أن يكون قادراً على توفير هذه المعلومات بسرعة ودقة (Godfery & Jafari, 2025, p. 4).

المطلب الثالث: متطلبات كفاءة النظام المحاسبي في البنوك

إن تحقيق كفاءة النظام المحاسبي داخل المؤسسات المصرفية لا يعتمد على عامل واحد فقط بل يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات المتكاملة التي تشمل الجوانب التقنية، البشرية، التنظيمية والرقابية، فالنظام المحاسبي في البنوك يعمل ضمن بيئة مالية معقدة تتسم بارتفاع حجم العمليات المالية وتنوعها، إضافة إلى حساسية المعلومات التي يتم التعامل معها، لذلك فإن ضمان كفاءة هذا النظام يتطلب توافر بنية تحتية تكنولوجية متطورة، موارد بشرية مؤهلة وتنظيم إداري فعال بالإضافة إلى نظام رقابة داخلية قوي يضمن حماية المعلومات المالية، وتعد هذه المتطلبات بمثابة الأساس الذي يقوم عليه النظام المحاسبي الحديث، حيث أن غياب أي عنصر من هذه العناصر قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة النظام المحاسبي وبالتالي التأثير سلباً على جودة المعلومات المالية التي يعتمد عليها متخذو القرار.

سنعرض في هذا المطلب تفصيل المتطلبات التقنية لكفاءة النظام المحاسبي في البنوك، المتطلبات البشرية، المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الرقابة الداخلية والأمن المعلوماتي.

الفرع الأول: المتطلبات التقنية

تتمثل المتطلبات التقنية للنظام المحاسبي الكفاء في توفر مجموعة من الأدوات والأنظمة التكنولوجية التي تساعد على تحسين سرعة معالجة البيانات المالية ودقة المعلومات المحاسبية، ومن أهم هذه المتطلبات نجد: (Bharadwaj, El Sawy, Pavlou, & Venkatraman, 2013, p. 473)

- نظم المعلومات المحاسبية الرقمية؛
- أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP)؛

- قواعد البيانات المركزية؛ الحوسبة السحابية وأدوات تحليل البيانات.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية

على الرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي شهدته نظم المعلومات المحاسبية، إلا أن العنصر البشري ما يزال يمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر في كفاءة النظام المحاسبي فالتكنولوجيا مهما بلغت درجة تطورها لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة دون وجود موارد بشرية قادرة على استخدامها بشكل فعال، ويؤكد الباحثون أن نجاح تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لا يعتمد على المتطلبات التقنية فقط، بل يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة الموارد البشرية وقدرتها على استخدام الأنظمة الرقمية وكذا تحليل البيانات المالية بفعالية (خليل، 2021، صفحة 140).

يقصد بالمتطلبات البشرية توفر مجموعة من المهارات والخبرات لدى العاملين في المجال المحاسبي تمكنهم من التعامل مع النظم الرقمية الحديثة والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي: (Verhoef, 2021, p. 892)

- الكفاءة المهنية للمحاسبين، إذ يتطلب العمل في النظم المحاسبية الحديثة توفر مستوى عال من الكفاءة المهنية لدى المحاسبين من حيث المبادئ والمعايير المحاسبية بالإضافة إلى القدرة على استخدام البرامج المحاسبية الحديثة؛
- المهارات الرقمية، حيث أصبح من الضروري أن يمتلك المحاسب مهارات رقمية تمكنه من استخدام نظم المعلومات المحاسبية وبرامج تحليل البيانات؛
- التدريب المستمر، حيث أن العاملين في المجال المحاسبي بحاجة إلى تدريب مستمر يهدف إلى تطوير مهاراتهم ومواكبة التغيرات التكنولوجية؛
- تقبل التغيير التكنولوجي، والذي يعد من العوامل المهمة التي تؤثر في نجاح تطبيق الأنظمة الرقمية داخل المؤسسات، لأن نشر ثقافة الابتكار والتطوير داخل المؤسسة يساعد على تسهيل عملية التحول نحو الأنظمة الرقمية الحديثة.

الفرع الثالث: المتطلبات التنظيمية

تؤدي البيئة التنظيمية داخل المؤسسة دورا مهما في تحقيق كفاءة النظام المحاسبي، حيث لا يمكن للنظام المحاسبي أن يعمل بكفاءة في غياب تنظيم إداري واضح يحدد المسؤوليات والاختصاصات، وتتمثل المتطلبات

التنظيمية في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العمل داخل المؤسسة وضمان التنسيق بين مختلف الأقسام نذكر منها: (Vial, 2019, p. 130)

- وضوح الهيكل التنظيمي: يساهم وجود هيكل تنظيمي واضح في تحديد المسؤوليات والمهام المتعلقة بالنظام المحاسبي مما يساعد على تحسين التنسيق بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة؛
- تحديد المسؤوليات: يجب تحديد المسؤوليات المتعلقة بإدارة النظام المحاسبي بشكل واضح، بحيث يتم تحديد الأشخاص المسؤولين عن تسجيل العمليات المالية ومراجعتها وإعداد التقارير المالية؛
- دعم الإدارة العليا: يعد دعم الإدارة العليا أحد العوامل الأساسية لنجاح تطبيق الأنظمة المحاسبية الحديثة فالإدارة العليا هي التي توفر الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتطوير النظام المحاسبي، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تشجيع العاملين على تبني الأنظمة الجديدة؛
- التنسيق بين الأقسام: يعمل النظام المحاسبي في تفاعل مستمر مع مختلف أقسام المؤسسة لذلك فإن التنسيق بين هذه الأقسام يعد ضرورياً لضمان تدفق المعلومات بشكل صحيح داخل النظام المحاسبي.

الفرع الرابع: متطلبات الرقابة الداخلية وأمن المعلومات

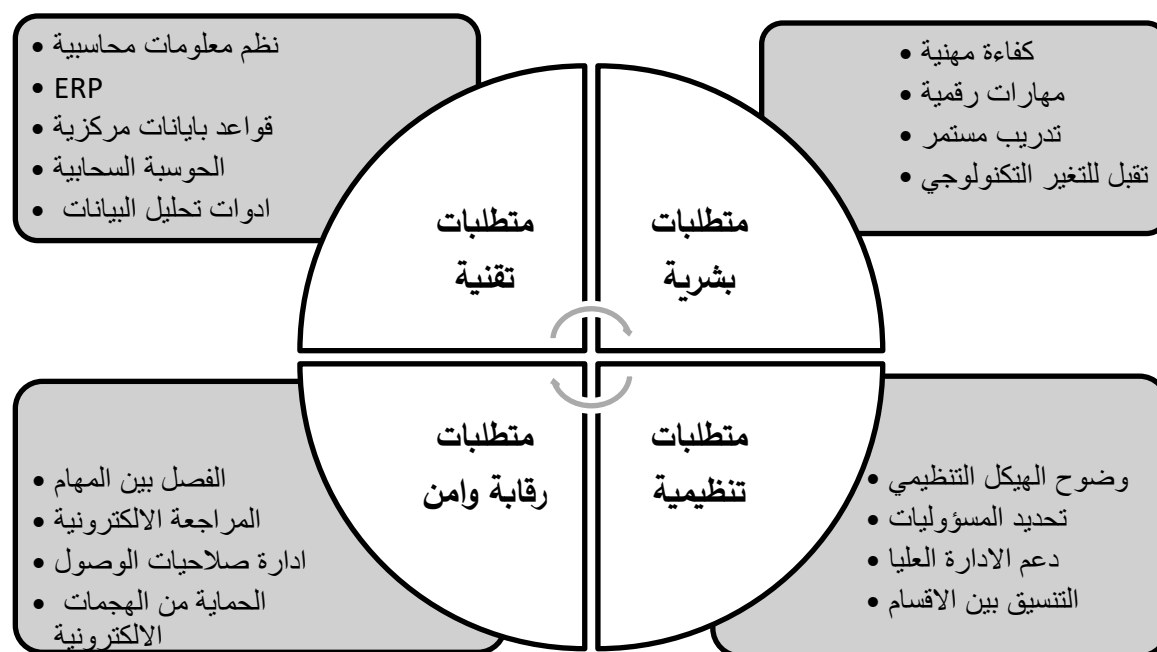
تعد الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق كفاءة النظام المحاسبي خاصة في المؤسسات المالية التي تتعامل مع معلومات مالية حساسة، فالرقابة الداخلية تهدف إلى ضمان دقة المعلومات المالية، منع الأخطاء والاحتيال، حماية أصول المؤسسة. تشمل متطلبات الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي ما يلي: (COSO, 2017, p. 41)

- الفصل بين المهام: يقصد بالفصل بين المهام توزيع المسؤوليات المتعلقة بالعمليات المالية بين أكثر من شخص، بحيث لا يكون شخص واحد مسؤولاً عن تنفيذ العملية المالية بالكامل، يساعد هذا الإجراء في تقليل فرص حدوث الاحتيال أو التلاعب في البيانات المالية؛
- المراجعة الإلكترونية: تتيح الأنظمة المحاسبية الرقمية إمكانية إجراء المراجعة الإلكترونية للعمليات المالية حيث يمكن تتبع العمليات المسجلة داخل النظام والتحقق من صحتها؛
- إدارة صلاحيات الوصول: تعتبر إدارة صلاحيات الوصول من أهم عناصر أمن المعلومات في النظام المحاسبي، حيث يتم تحديد الأشخاص المسموح لهم بالوصول إلى البيانات المالية وتحديد نوع العمليات التي يمكنهم تنفيذها داخل النظام؛

- الحماية من الهجمات الإلكترونية: مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية أصبحت المؤسسات المالية عرضة لمختلف أنواع الهجمات الإلكترونية، لذلك فإن حماية النظام المحاسبي من هذه الهجمات تعد أمراً ضرورياً للحفاظ على سرية وأمن المعلومات المالية، وتشمل إجراءات الحماية استخدام أنظمة التشفير، برامج مكافحة الفيروسات وأنظمة كشف الاختراقات.

ويمكن تلخيص متطلبات كفاءة النظام المحاسبي البنكي سابقة الذكر من خلال الشكل رقم (02).

شكل 2. متطلبات كفاءة النظام المحاسبي في البنوك.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على العرض السابق

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحويل الرقمي في البنوك

يشهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أدى انتشار التقنيات الرقمية إلى تغيير طبيعة العمليات المصرفية وأساليب تقديم الخدمات المالية، ولم يعد استخدام التكنولوجيا في البنوك يقتصر على تحسين بعض العمليات الإدارية بل أصبح يمثل تحولا استراتيجيا شاملا يعرف بالتحويل الرقمي، هذا الأخير ساهم في إعادة تشكيل نماذج الأعمال المصرفية، حيث أصبحت البنوك تعتمد بشكل متزايد على المنصات الرقمية والتطبيقات الإلكترونية في تقديم خدماتها للعملاء، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم البنوك الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

من هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة مفهوم التحويل الرقمي وأبعاده المختلفة، بالإضافة إلى تحليل تأثيره على النظام المحاسبي في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم التحويل الرقمي

يعرض هذا المطلب مدخلا إلى التحويل الرقمي من خلال التفصيل في تعريفه وإظهار الفرق بين التحويل الرقمي والرقمنة، وكذا خصائص التحويل الرقمي في البنوك.

الفرع الأول: تعريف التحويل الرقمي

يعد التحويل الرقمي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشير هذا المفهوم إلى عملية دمج التقنيات الرقمية في مختلف أنشطة المؤسسة بهدف تحسين الأداء التنظيمي وتطوير نماذج الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية (Westerman & Bonnet, 2014, p. 5)، كما يعرف التحويل الرقمي بأنه عملية شاملة تتضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغييرات جوهرية في طريقة أداء الأعمال، تقديم الخدمات وإدارة الموارد داخل المؤسسة، ولا يقتصر هذا التحويل على إدخال التكنولوجيا فقط، بل يشمل أيضا تغيير الثقافة التنظيمية وأساليب العمل التقليدية (Vial, 2019, p. 118).

وينظر إلى التحويل الرقمي على أنه استراتيجية تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية، تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، فمن خلال هذه التقنيات يمكن للمؤسسات تحسين قدرتها على معالجة المعلومات واتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة، فهو تحول استراتيجي شامل يهدف إلى إعادة تصميم العمليات التنظيمية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، بما يسمح بتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء (خليل، 2021، صفحة 135).

مما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه عملية استراتيجية شاملة، تقوم من خلالها المؤسسة بدمج وتوظيف التكنولوجيا الرقمية الحديثة في مختلف أنشطتها وعملياتها بهدف إحداث تغييرات جوهرية في طرق العمل وتحسين الأداء التنظيمي، ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز التنافسية عن طريق تطوير نماذج أعمال تحسن جودة الخدمات، وتسهل اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.

ومن المهم في هذا السياق التمييز بين مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي، حيث غالبا ما يتم استخدام المصطلحين بشكل مترادف رغم وجود اختلاف بينهما؛ حيث تشير الرقمنة إلى عملية تحويل المعلومات والبيانات من الشكل الورقي أو التقليدي إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة الحاسوب، أما التحول الرقمي فهو مفهوم أوسع، ويشمل إعادة تصميم العمليات التنظيمية وتغيير نماذج الأعمال بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية (بلهامل ، 2024، صفحة 15)، فعلى سبيل المثال، عندما يقوم البنك بتحويل ملفات العملاء الورقية إلى ملفات إلكترونية فإن ذلك يعتبر رقمنة، أما عندما يقوم البنك بإعادة تصميم عملياته المصرفية بحيث يتم تنفيذ معظم العمليات عبر المنصات الرقمية فإن ذلك يعتبر تحولاً رقمياً.

الفرع الثاني: مزايا التحول الرقمي في البنوك

يتميز التحول الرقمي داخل البنوك بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعة البيئة المصرفية الحديثة، حيث يعتمد القطاع المصرفي بشكل كبير على البيانات والمعلومات المالية في إدارة عملياته واتخاذ قراراته الاستراتيجية، فيما يلي أهم مزايا التحول الرقمي في البنوك: (بوزيد، 2018، صفحة 164)

أولاً: الاعتماد على البيانات

أصبحت البيانات تمثل أحد أهم الأصول الاستراتيجية في المؤسسات المالية، حيث تعتمد البنوك بشكل متزايد على تحليل البيانات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية، وتتيح التقنيات الرقمية الحديثة إمكانية جمع كميات هائلة من البيانات وتحليلها باستخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة، بحيث تساعد هذه التحليلات البنوك في فهم سلوك العملاء وتحديد احتياجاتهم المالي، مما يمكنها من تطوير خدمات مصرفية أكثر ملاءمة لاحتياجات السوق.

ثانيا: الأتمتة

تشير الأتمتة إلى استخدام الأنظمة الرقمية في تنفيذ العمليات بشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل بشري كبير، وقد ساهمت الأتمتة في تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال تقليل الوقت اللازم لإنجاز العمليات المالية، وتقليل الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري.

ثالثا: التكامل المعلوماتي

يعد التكامل المعلوماتي من أهم خصائص التحول الرقمي في المؤسسات المالية، حيث يسمح بربط مختلف الأنظمة المعلوماتية داخل البنك ضمن منصة موحدة، ويتيح هذا التكامل تحسين تدفق المعلومات بين الأقسام المختلفة.

رابعا: الخدمات المصرفية الرقمية

أدى التحول الرقمي إلى ظهور مجموعة جديدة من الخدمات المصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول، قد ساهمت هذه الخدمات في تحسين تجربة العملاء وتسهيل وصولهم إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية كما أن هذه الخدمات ساهمت في تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك من خلال تقليل الاعتماد على الفروع التقليدية.

خامسا: السرعة في تنفيذ العمليات المالية

تعد السرعة في تنفيذ العمليات المالية من أبرز مزايا التحول الرقمي في القطاع المصرفي فبفضل الأنظمة الرقمية الحديثة أصبح بالإمكان تنفيذ العمليات المالية بشكل فوري تقريبا مثل تحويل الأموال وإجراء المدفوعات الإلكترونية، تنعكس هذه السرعة بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية حيث يمكن للنظام المحاسبي تحديث البيانات المالية بشكل فوري مما يساعد الإدارة على الحصول على معلومات مالية حديثة تدعم عملية اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي في البنوك

يعد التحول الرقمي ظاهرة متعددة الأبعاد إذ لا يقتصر على استخدام التقنيات الحديثة فقط بل يشمل مجموعة من التغيرات المتكاملة التي تمس مختلف جوانب عمل المؤسسة مثل البنية التكنولوجية، التنظيمية والموارد البشرية إضافة إلى الجوانب الأمنية، من هذا المنطلق، فإن فهم التحول الرقمي في القطاع المصرفي

يتطلب تحليل أبعاده المختلفة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف التحول الرقمي، ويقوم التحول الرقمي في المؤسسات المالية على أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد التكنولوجي، البعد التنظيمي، البعد البشري والبعد الأمني.

الفرع الأول: البعد التكنولوجي

يعد البعد التكنولوجي الأساس الذي يقوم عليه التحول الرقمي، حيث يشمل استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في إدارة العمليات المصرفية ومعالجة البيانات المالية، وقد أدى التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور مجموعة من الأنظمة الرقمية، وتتمثل أهم التقنيات التكنولوجية التي تعتمد عليها البنوك في إطار التحول الرقمي فيما يلي: (Laudon & Laudon, 2020, p. 77)

- نظم المعلومات المحاسبية الرقمية: تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية في إدارة معلوماتها المحاسبية حيث تسمح هذه النظم بجمع البيانات المالية، معالجتها وتخزينها بطريقة آلية؛
- أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP): من أهم التطبيقات التكنولوجية التي ساهمت في تطوير نظم المعلومات داخل المؤسسات الحديثة، حيث تعمل هذه الأنظمة على دمج مختلف العمليات داخل نظام معلوماتي موحد مما يساعد على تحقيق التكامل بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة؛
- الحوسبة السحابية: تمثل أحد أهم الابتكارات التكنولوجية التي ساهمت في تطوير الأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسات المالية، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بتخزين البيانات ومعالجتها عبر الإنترنت بدلا من تخزينها على أجهزة محلية داخل المؤسسة؛
- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات: أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في إطار التحول الرقمي.

الفرع الثاني: البعد التنظيمي

لا يمكن أن ينجح التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية دون وجود بيئة تنظيمية داعمة قادرة على استيعاب التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة فالتحول الرقمي لا يقتصر على إدخال التكنولوجيا فقط، بل يتطلب أيضا إعادة تصميم العمليات التنظيمية وتطوير الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع متطلبات البيئة الرقمي، ويشمل البعد التنظيمي مجموعة من التغيرات التي تهدف إلى تحسين كفاءة العمل داخل المؤسسة وتعزيز قدرتها على الاستفادة من التقنيات الرقمية نذكر منها: (Kane , 2019, p. 12)

أولاً: إعادة هندسة العمليات

تعد إعادة هندسة العمليات من أهم الخطوات التي يجب أن تقوم بها المؤسسات عند تطبيق التحول الرقمي حيث يتم إعادة تصميم العمليات الإدارية والمالية بهدف تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم لإنجاز الأعمال، وفي البنوك، يشمل ذلك إعادة تصميم عمليات منح القروض أو عمليات فتح الحسابات بحيث تتم بشكل إلكتروني بالكامل دون الحاجة إلى إجراءات ورقية معقدة.

ثانياً: دعم الإدارة العليا

يعد دعم الإدارة العليا من أهم العوامل التي تؤثر في نجاح التحول الرقمي داخل المؤسسات، فالإدارة العليا هي التي تحدد الاستراتيجية الرقمية للمؤسسة، كما أنها توفر الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي، ويساعد التزام الإدارة العليا بتطبيق التحول الرقمي على تشجيع العاملين داخل المؤسسة على تبني التغيرات التكنولوجية.

ثالثاً: تطوير الثقافة التنظيمية

يتطلب التحول الرقمي وجود ثقافة تنظيمية تشجع الابتكار والتطوير، حيث يجب أن يكون العاملون داخل المؤسسة مستعدين لتبني التكنولوجيات الجديدة والتكيف مع التغيرات التي تفرضها البيئة الرقمية، وتؤدي الثقافة التنظيمية دوراً مهماً في تقليل مقاومة التغيير التي قد تظهر عند تطبيق الأنظمة الرقمية الجديدة.

الفرع الثالث: البعد البشري

يمثل العنصر البشري أحد الركائز الأساسية لنجاح التحول الرقمي في المؤسسات المالية، فعلى الرغم من التطور الكبير في التقنيات الرقمية، إلا أن فعالية هذه التقنيات تعتمد بشكل كبير على قدرة العاملين داخل المؤسسة على استخدامها بكفاءة، ويشمل البعد البشري مجموعة من العوامل المتعلقة بالمهارات والخبرات والقدرات التي يمتلكها العاملون داخل المؤسسة نذكر منها: (Verhoef, 2021, p. 895)

- تطوير المهارات الرقمية: يتطلب التحول الرقمي توفر مهارات رقمية متقدمة لدى العاملين في المجال المصرفي، حيث يجب أن يكون الموظفون قادرين على استخدام نظم المعلومات الحديثة وتحليل البيانات المالية؛

- التدريب المستمر: نظرا للتطور السريع في مجال التكنولوجيا، فإن العاملين في القطاع المصرفي بحاجة إلى تدريب مستمر يمكنهم من مواكبة التغيرات التكنولوجية ويساهم في تحسين قدرتهم على استخدام الأنظمة الرقمية بكفاءة؛
- إدارة التغيير: يعد التغيير التنظيمي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات عند تطبيق التحول الرقمي، لذلك فإن إدارة التغيير تعد عنصرا مهما لضمان نجاح هذا التحول، وهي تشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مساعدة العاملين على التكيف مع الأنظمة الجديدة وتقليل مقاومة التغيير.

الفرع الرابع: البعد الأمني

- مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في المؤسسات المالية، أصبحت حماية المعلومات من أهم التحديات التي تواجه البنوك، فالبيانات المالية تعد من أكثر أنواع البيانات حساسية، وأي اختراق أمني قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو الإضرار بسمعة المؤسسة، لذلك فإن البعد الأمني يعد أحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي في البنوك، ويشمل البعد الأمني مجموعة من العوامل نذكر منها: (Mikalef, 2020, p. 6)
- أمن المعلومات: يشير أمن المعلومات إلى مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى حماية البيانات المالية من الوصول غير المصرح به أو التلاعب أو السرقة، وتشمل هذه الإجراءات استخدام تقنيات التشفير وأنظمة الحماية الإلكترونية؛
 - إدارة المخاطر الرقمية: تتعرض المؤسسات المالية لمجموعة من المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل الهجمات الإلكترونية والاختراقات الأمنية، لذلك يجب على البنوك تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر؛
 - أنظمة كشف الاحتيال: تستخدم البنوك الحديثة أنظمة رقمية متطورة للكشف عن عمليات الاحتيال المالي، حيث تعتمد هذه الأنظمة على تحليل البيانات المالية واستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في العمليات المالية.

المطلب الثالث: أثر التحول الرقمي على النظام المحاسبي البنكي

تشير الدراسات التطبيقية في البيئة المصرفية العربية إلى أن استخدام الأنظمة الرقمية أدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، تعزيز فعالية الرقابة الداخلية، وتقليل المخاطر والاحتيال المالي (النجار، 2020، صفحة 84)، ولأجل الإحاطة بأبعاد هذا الأثر في الأدبيات السابقة، نعرض في هذا المطلب أثر التحول الرقمي على كل من المعالجة المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، والرقابة الداخلية واتخاذ القرار.

الفرع الأول: أثر التحول الرقمي على المعالجة المحاسبية

تساهم التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين عملية المعالجة المحاسبية داخل المؤسسات المصرفية، حيث أصبحت العديد من العمليات المحاسبية تتم بشكل آلي باستخدام الأنظمة الرقمية، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، وتشمل أهم مظاهر هذا التطور أتمتة تسجيل العمليات المالية، وتحويل القيود المحاسبية بشكل تلقائي وإعداد التقارير المالية باستخدام البرمجيات المحاسبية المتقدمة، كما تساهم الأنظمة الرقمية في تقليل الوقت اللازم لمعالجة البيانات المالية مما يساعد الإدارة على الحصول على معلومات مالية حديثة في الوقت المناسب (Scarpens & Jazayeri, 2003, p. 210).

الفرع الثاني: أثر التحول الرقمي على المعلومات المحاسبية

يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات وتحسين دقة معالجة المعلومات المالية، كما تساهم الأنظمة الرقمية في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة، الموثوقية وقابلية المقارنة، حيث يمكن للنظام المحاسبي الحديث تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (Romney & Steinbart, 2018, p. 45).

الفرع الثالث: أثر التحول الرقمي على الرقابة الداخلية

يؤثر التحول الرقمي في البنوك على مؤشر دعم نظام الرقابة الداخلية، حيث انتقل هذا الدعم من الطابع التقليدي اليدوي إلى طابع رقمي آلي أكثر دقة وفعالية، ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال مجموعة من الأبعاد كما يلي:

- يساهم التحول الرقمي في تعزيز فعالية الأنشطة الرقابية من خلال أتمتة الإجراءات المحاسبية، حيث أصبحت العديد من العمليات مثل تسجيل القيود، المطابقات البنكية والتحقق من العمليات تتم بشكل آلي

مما يقلل من التدخل البشري ويحد من الأخطاء والغش، كما تسمح الأنظمة الرقمية بتطبيق مبدأ الفصل بين المهام بشكل أكثر صرامة عبر التحكم في صلاحيات المستخدمين (Romney & Steinbart, 2018, p. 44)؛

- يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين نظام التتبع والمراجعة، حيث توفر الأنظمة المحاسبية الرقمية سجلاً إلكترونياً كاملاً لكل العمليات المالية يتضمن معلومات دقيقة عن توقيت العملية، هوية المستخدم وطبيعة التعديل، مما يعزز من شفافية العمليات ويسهل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي (Hall, 2016, p. 125)؛

- يعزز التحول الرقمي من آليات الرقابة الوقائية والكشفية من خلال استخدام أدوات مثل التحليل الآلي للبيانات وأنظمة التنبيه المبكر التي تمكن من اكتشاف الانحرافات والعمليات غير العادية في الوقت الحقيقي، وهو ما يزيد من قدرة النظام الرقابي على الاستجابة الفورية للمخاطر وفقاً لإطار COSO لأنشطة الرقابة الداخلية (COSO, 2017, p. 6)؛

- يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة المعلومات الداعمة للرقابة الداخلية، حيث توفر الأنظمة الرقمية معلومات آنية ودقيقة تساعد الإدارة على تقييم المخاطر واتخاذ قرارات رقابية فعالة، مما يعزز من عنصر المعلومات والاتصال ضمن مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO (COSO, 2017, p. 5)؛

- على الرغم من ذلك، يفرز التحول الرقمي مخاطر جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، اختراق الأنظمة والاعتماد الكبير على التكنولوجيا مما يستلزم تطوير ضوابط رقابية رقمية مثل التشفير، أنظمة الحماية وإدارة الهوية والوصول لضمان استمرارية فعالية الرقابة الداخلية (Hall, 2016, p. 140).

الفرع الرابع: أثر التحول الرقمي على اتخاذ القرار المالي

يساهم التحول الرقمي في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات المصرفية من خلال توفير معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب، حيث أصبح بإمكان الإدارة الحصول على تقارير مالية فورية تساعد على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما توفر الأنظمة الرقمية الحديثة أدوات تحليل متقدمة مثل لوحات المعلومات التفاعلية التي تسمح للإدارة بمتابعة مؤشرات الأداء المالي بشكل لحظي (Laudon & Laudon, 2020, p. 91).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يشكل مبحث الدراسات السابقة أحد الركائز الأساسية في أي بحث علمي، حيث يوفر الإطار المعرفي والنظري الذي يمكن الباحث من فهم مدى تقدم المعرفة في موضوع الدراسة، وتحديد الفجوات البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة. وفي سياق هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية، يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التحول الرقمي وكفاءة النظام المحاسبي مع التركيز على التجارب البنكية وذلك من خلال:

- استعراض الدراسات العربية وتحليل مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين النظم المحاسبية داخل البنوك، مع إبراز المنهجيات المستخدمة، النتائج المحققة وتحديد القيود والنواقص التي يمكن أن تملأها هذه الدراسة؛
- استعراض الدراسات الأجنبية وتقديم رؤية شاملة حول التطبيقات العملية للتحول الرقمي والبيانات الضخمة، نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة وآثارها على الكفاءة التشغيلية ودعم اتخاذ القرار المالي مع التركيز على السياقات التنظيمية المختلفة؛
- إجراء مقارنة نقدية بين الدراسات السابقة من حيث المنهجية، العينة، الأهداف، النتائج والمحددات بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتحديد الثغرات البحثية التي لم تغط في السياقات السابقة؛
- توضيح الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية عبر التركيز على تحليل كفاءة النظام المحاسبي بعد التحول الرقمي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، باستخدام الملاحظة والمقابلة نصف الموجهة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية النوعية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

يعرض هذا المطلب 15 دراسة باللغة العربية ذات علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية.

1. دراسة حويش (2025)

أطروحة دكتوراه بجامعة تيارت بعنوان دور التحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء البنوك التجارية الجزائرية، تندرج ضمن الأبحاث الحديثة في البيئة الجزائرية التي حاولت ربط التحول الرقمي بكفاءة الأداء البنكي مع التركيز على الوظائف المحاسبية كمصدر أساسي للمعلومة المالية، وانطلقت من إشكالية كيف يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام المحاسبي داخل البنوك التجارية الجزائرية؟ اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بدراسة ميدانية شملت استبيانات ومقابلات مع إدارات محاسبية في بنوك تجارية، وأظهرت النتائج تحسناً واضحاً في سرعة معالجة العمليات المحاسبية، تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والموثوقية.

2. دراسة زينب قاسم جبر وآخرون (2025)

مقال علمي بعنوان النظم المحاسبية الرقمية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية، هدف إلى تحليل أثر النظم المحاسبية الرقمية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية من خلال دراسة دور هذه النظم في تعزيز الدقة، الموثوقية والملاءمة الزمنية للمعلومات المالية، فمع التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت المصارف تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية في تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية، مما يطرح تساؤلات حول تأثير ذلك على جودة التقارير المالية واتخاذ القرارات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الأدبيات السابقة وتحليل البيانات المتعلقة باستخدام النظم المحاسبية الرقمية في المصارف التجارية، كما استندت إلى المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج والتوصيات بناء على تحليل البيانات المتاحة. خلصت الدراسة إلى أن استخدام النظم المحاسبية الرقمية أدى إلى مجموعة من النتائج وهي تحسين دقة التقارير المالية، زيادة سرعة إعداد التقارير المالية، تقليل الأخطاء المحاسبية، تحسين الشفافية والأمان، التأثير الإيجابي على اتخاذ القرار، ضرورة تكثيف التدريب والوعي للكوادر البشرية وأهمية تطبيق التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين في تعزيز فعالية النظم المحاسبية الرقمية.

3. دراسة أبوزيد (2025)

مقال علمي محكم بعنوان أثر التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية، ركز على أثر التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات المالية بمصر من خلال التركيز على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية مثل الدقة، الملاءمة والتوقيت، وسعى إلى الإجابة عن إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرة الأنظمة الرقمية على تحسين جودة المخرجات المحاسبية مقارنة بالأنظمة التقليدية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واعتمادا على استبيان موجه للإطارات المالية والمحاسبية، وأظهرت النتائج تحسنا ملحوظا في ملاءمة المعلومات وتوقيت إعدادها، إلا أنها كشفت في المقابل عن ضعف التأهيل البشري كعائق أمام الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا.

4. دراسة عبد النبي (2024)

أطروحة دكتوراه بجامعة غرداية بعنوان دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية تناولت دور التدقيق البنكي في تعزيز الرقابة الداخلية كمكون أساسي لكفاءة النظام المحاسبي في ظل التحول الرقمي، متبعة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وانطلقت من إشكالية مدى فعالية الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر الرقمية الجديدة، حيث اعتمدت على استبيان موجه لإطارات الرقابة والمحاسبة لتسع بنوك تجارية جزائرية، وأظهرت النتائج تحسنا في دقة الرقابة الداخلية وسرعة اكتشاف الانحرافات المحاسبية.

5. دراسة عنون وبصاشي (2024)

مقال علمي محكم بعنوان ما مدى تأثير أتمتة العمل المحاسبي على جودة الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وتمثل هذه الدراسة مرحلة انتقالية في تطور المحاسبة الجزائرية من المعالجة اليدوية إلى الأتمتة الشاملة، حيث اعتبر الباحثان الانتقال إلى الأنظمة المؤتمتة نقطة تحول إستراتيجية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي، وانطلقت الدراسة من فرضية أن الأتمتة تقلص زمن المعالجة، وتحد من الأخطاء البشرية، وتحسن موثوقية البيانات المالية، كما قدم الباحثان إطارا نظريا يقارن بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة المؤتمتة من حيث السرعة، الدقة والتكلفة، واعتمدا على مقابلات شبه منظمة مع 22 محاسبا ومدير حسابات، مدعمة بتحليل سجلات المعاملات قبل وبعد الأتمتة، لتظهر النتائج أنه قد تم تقليص زمن المعالجة من

4.2 أيام إلى 8 ساعات (انخفاض 81%)، انخفاض الأخطاء من 12.7% إلى 1.9%، وتحسن موثوقية البيانات بنسبة 88% كما بينت توفير تكاليف تشغيلية بنسبة 39%.

6. دراسة اسحق (2022)

مقال علمي بعنوان **التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، هدف إلى معرفة تأثير التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية -قطاع المصارف، افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ومصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والمحللين الماليين والمحاسبين والتقنيين والباحثين، ووزع الباحث استبيان على 211 فردا استرجع 195 ورقة وقد استعمل برنامج spss لتحليل النتائج. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعبر بصدق وأمان، كما أن التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية تتميز بسهولة الفهم والخلو من التعقيد كما ساهم في حيادية المعلومات المحاسبية ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء، لتوصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالتحول الرقمي في تغطية جميع الخدمات المصرفية الكترونيا، وضرورة وضع قوانين وتشريعات لازمة لتنفيذ الأعمال المحاسبية في ظل التوجه نحو الثورة الصناعية الرابعة، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

7. دراسة أشوري وطايبي (2022)

مقال علمي محكم بعنوان **أثر نظام المعلومات المحاسبي اوراق في تقييم الأداء المالي وتحسين جودة القوائم المالية**، يندرج ضمن الأبحاث الجزائرية المتقدمة التي حاولت ربط التحول الرقمي بتحسين عمليات اتخاذ القرار، حيث اعتبر الباحثان أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة (مثل أوراكل و SAP) ركيزة أساسية لدعم القرارات المالية الإستراتيجية، وانطلقت الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في كيف تساهم الأنظمة المحاسبية الرقمية في تسريع ودقة اتخاذ القرارات المالية؟ وقام الباحثان بتأطير نظري دقيق يميز بين الأتمتة التقليدية والتحول الرقمي الشامل الذي يشمل التكامل بين الأقسام المالية والتشغيلية، وفي الجانب التطبيقي، اعتمدوا على منهج دراسة الحالة مدعما بمقابلات معمقة مع مسيري الحسابات والمديرين الماليين في مؤسسة اتصالات الجزائر المركزية، بالإضافة إلى تحليل وثائق النظام المحاسبي وتقارير الأداء، حيث شملت العينة 25 إطارا رفيع المستوى، ثم

استخدم الباحثان أدوات تحليل المحتوى لمعالجة البيانات النوعية، لتظهر النتائج أن الأنظمة الرقمية قلصت زمن إعداد التقارير المالية بنسبة 65%، ورفعت دقة البيانات من 82% إلى 97%، كما حسنت التنسيق بين المصالح المالية والتشغيلية من خلال توفير لوحات بيانات آنية، كما بينت الدراسة دور الرقمنة في دعم القرارات الإستراتيجية مثل تحديد المخاطر المالية وتوزيع الموارد.

8. دراسة نقموش عادل (2022)

مقال علمي محكم بعنوان **حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تحليلية لمجمع صيدال**، يسلط الضوء على أهمية الحوكمة المؤسسية كمدخل استراتيجي لضمان جودة المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي، منطلقاً من إشكالية/ كيف تسهم آليات الحوكمة في تحسين خصائص المعلومة المحاسبية (دقة، موثوقية، توقيت، ملائمة) بعد الرقمنة؟ قدم الباحث نموذجاً نظرياً يربط بين: الحوكمة ← جودة المعلومات ← كفاءة اتخاذ القرار، معتمداً على استبيان ممنهج ومستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس ثمان خصائص للمعلومة المحاسبية وتحليل إحصائي (ANOVA، اختبار T-test) باستخدام SPSS. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- زيادة دقة المعلومات المحاسبية بنسبة (+35%)؛
- زيادة سرعة وصول المعلومات ومعالجتها بنسبة (+41%)؛
- زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة (+31%)؛
- زيادة ملائمة للقرار بنسبة (+39%).

9. دراسة زروقي (2022)

مقال علمي محكم بعنوان **التحول الرقمي كمدخل لتحسين كفاءة الأداء المحاسبي في البنوك العمومية**، هدف إلى تقييم التحول الرقمي كمدخل لتحسين كفاءة الأداء المحاسبي في البنوك العمومية الجزائرية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان، لتتوصل الدراسة إلى أن التحول الرقمي ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتحسين جودة الأداء المحاسبي.

10. دراسة عيساوي (2021)

أطروحة دكتوراه بجامعة ورقلة بعنوان **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين اتخاذ القرار البنكي**، سعت إلى تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين عملية اتخاذ القرار البنكي، حيث

اعتبرت أن التحول الرقمي يشكل شرطا أساسيا لتعزيز فعالية القرار المالي، وقد اعتمد الباحث على دراسة حالة داخل بنوك تجارية جزائرية مستخدما مقابلات معمقة مع المسيرين الماليين، وأظهرت النتائج أن الأنظمة المحاسبية الرقمية تساهم في تحسين سرعة ودقة القرار من خلال توفير معلومات آنية وموثوقة، كما أبرزت الدراسة دور الرقمنة في تعزيز التنسيق بين المصالح.

11. دراسة عبو وآخرون (2020)

مقال علمي محكم بعنوان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية، ركز على الرقابة الداخلية كركيزة جوهرية لكفاءة النظام المحاسبي في ظل التحول الرقمي المتسارع، واعتبر الباحثون أن الرقمنة رغم مزاياها قد تخلق مخاطر غش جديدة تتجاوز القدرات التقليدية للرقابة، حيث انطلقوا من إشكالية مركزية: هل تعزز الرقمنة فعالية الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية أم تولد مخاطر غش رقمية تقوض موثوقية النظام المحاسبي؟ وقدموا إطارا نظريا متكاملا يصنف مخاطر الغش إلى مادية (التلاعب بالسجلات الورقية)، رقمية (الاختراق والتعديل الآلي للبيانات)، وبشرية (سوء استخدام الصلاحيات الإلكترونية). شملت الدراسة الميدانية مقابلات معمقة مع 35 مسؤول رقابة وتدقيق من 7 بنوك تجارية رئيسية، كما تم تحليل وثائق سياسات الرقابة والتقارير الداخلية (200 صفحة)، ودراسة حالة لبنك الجزائر كمرجع تنظيمي وتحليل محتوى نوعي باستخدام برنامج NVivo لترميز 184 ساعة تسجيل مقابلات، لتلخص الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- تعزيز فعالية الرقابة بنسبة 78% عبر التدقيق الآلي اللحظي؛
- الحد من الغش المادي بنسبة 64% ومن الغش الرقمي بنسبة 51%؛
- تقليص زمن اكتشاف الانحرافات من 12 يوم إلى 4 ساعات (انخفاض 93%)؛
- تحسين دقة تقارير الرقابة من 79% إلى 96%.

12. دراسة قسومي (2019)

مقال علمي محكم بعنوان حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك، يدخل في سياق الاهتمام المتزايد بحوكمة تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات البنكية الجزائرية باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لنجاح التحول الرقمي واستدامته، انطلق من إشكالية مفادها أن الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية دون إطار حوكمي واضح قد يؤدي إلى ضعف كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بدل تحسينها، وسعى الباحث إلى إبراز الدور الذي تؤديه حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط استخدام الأنظمة الرقمية، وضمان

موثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الرقابة الداخلية داخل البنوك، معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، مدعماً بتحليل محتوى الوثائق التنظيمية وإجراء مقابلات شبه موجهة مع مسؤولي نظم المعلومات والمحاسبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التي تتبنى آليات واضحة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات تتميز بارتفاع مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية خاصة من حيث دقة البيانات، سلامة المعالجة واحترام الآجال الزمنية لإعداد التقارير المالية، كما بينت أن الحوكمة الرقمية تساهم في تقليص المخاطر التشغيلية المرتبطة باستخدام الأنظمة المحوسبة.

13. دراسة بوزيد (2018)

أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر-3 بعنوان: أثر التحول الرقمي على الأداء البنكي في المصارف الجزائرية، تندرج ضمن الدراسات المبكرة نسبياً في البيئة الجزائرية التي حاولت مقارنة مفهوم التحول الرقمي في القطاع البنكي من منظور استراتيجي ووظيفي في آن واحد، وانطلقت من إشكالية محورية تتمثل في كيف يمكن للتحول الرقمي أن يساهم في تحسين الأداء البنكي خاصة على مستوى الوظائف المحاسبية التي تُعد المصدر الأساسي للمعلومة المالية واتخاذ القرار؟ قام الباحث بتأطير نظري دقيق لمفهوم التحول الرقمي مميّزاً بين مجرد استخدام التكنولوجيا وبين التحول الشامل الذي يمس العمليات، الهياكل التنظيمية والموارد البشرية، وفي الجانب التطبيقي، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بدراسة ميدانية شملت مجموعة من البنوك العمومية ومستخدمي الاستبيان والمقابلات مع إطارات محاسبية ومسؤولي نظم المعلومات، وأظهرت النتائج أن اعتماد الأنظمة الرقمية ساهم بشكل واضح في تقليص زمن معالجة العمليات المحاسبية، والحد من الأخطاء البشرية المرتبطة بالإدخال اليدوي، وتحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والموثوقية، كما بينت الدراسة أن الرقمنة ساعدت على تحسين التنسيق بين المصالح المالية والمحاسبية داخل البنك.

14. دراسة حميدي (2017)

أطروحة دكتوراه بجامعة سطيف بعنوان: أثر الأتمتة المحاسبية على سرعة ودقة المعالجة المالية داخل المؤسسات البنكية، تناولت أثر الأتمتة المحاسبية على سرعة ودقة المعالجة المالية داخل المؤسسات البنكية، وانطلقت من فرضية مفادها أن الانتقال من المعالجة اليدوية إلى الأنظمة المؤتمتة يمثل نقطة تحول أساسية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي، واعتمد الباحث على دراسة حالة مدعومة بمقابلات مع محاسبين ومسؤولي نظم

المعلومات، لتظهر النتائج أن الأتمتة ساهمت في تقليص زمن المعالجة، الحد من الأخطاء وتحسين موثوقية البيانات.

15. دراسة بن سعيد (2015)

مقال علمي محكم بعنوان أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية، جاء في سياق الاهتمام المتزايد بحوكمة تكنولوجيا المعلومات كركيزة لنجاح التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية، انطلقت من إشكالية هل يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية دون إطار حوكمي إلى ضعف كفاءة نظم المعلومات المحاسبية؟ واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بمقابلات شبه موجهة مع مسؤولي نظم المعلومات والمحاسبة، أظهرت النتائج أن الحوكمة الرقمية ترفع مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية من حيث دقة البيانات، سلامة المعالجة واحترام الآجال الزمنية لإعداد التقارير، كما بينت دورها في تقليص المخاطر التشغيلية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية

يستعرض هذا المطلب 10 دراسات باللغات الأجنبية ذات علاقة بمتغيرات الدراسة ومشكلتها.

1. دراسة (2025) Godfrey et Jafari

مقال علمي بعنوان: أثر أنظمة المحاسبة الرقمية على الأداء المالي في القطاع المصرفي: تحليل معاصر، سلط الضوء على أثر أنظمة المحاسبة الرقمية على الأداء المالي في القطاع البنكي، مع التركيز على كيفية مساهمة التحول الرقمي في تحسين كفاءة العمليات المالية داخل البنوك، اعتمدت الدراسة على نموذج نجاح نظم المعلومات DeLone and McLean J ونموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لتفسير العلاقة بين جودة النظام المحاسبي الرقمي وفعاليته في تحسين الأداء المؤسسي، وأشارت النتائج إلى أن جودة المعلومات، سهولة استخدام النظام، وجودة الخدمات الإلكترونية تؤثر بشكل مباشر على رضا المستخدمين واستمرارية استخدام الأنظمة الرقمية داخل البنوك، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني أنظمة المحاسبة الرقمية وتحسن الأداء المالي للبنوك، حيث ساهمت هذه الأنظمة في رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية، تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية، دعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية والشفافية وزيادة الربحية والاستقرار المالي للبنوك، وأكدت الدراسة كذلك أن الذكاء الاصطناعي وتقنيات التحليل المالي الحديثة تساعد البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتحسين جودة التحليل المالي، بينما توفر تقنية البلوكتشين مستوى أعلى من

الأمان والموثوقية في تسجيل العمليات المالية. ورغم المزايا الكبيرة للتحويل الرقمي، أشارت الدراسة إلى وجود عدة تحديات تواجه البنوك، أهمها صعوبة دمج الأنظمة الرقمية الجديدة مع الأنظمة التقليدية القديمة، مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات، مقاومة بعض الموظفين للتغيير والحاجة إلى التدريب المستمر وارتفاع تكاليف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

2. دراسة AL-Hattami (2025)

مقال علمي بعنوان: أثر أنظمة المحاسبة الرقمية على الأداء المالي في القطاع المصرفي: التطورات في العصر الرقمي، تناول أنظمة المحاسبة الرقمية ورفع الأداء المالي في البنوك اليمنية، خصوصاً من خلال تحسين التدفقات النقدية والربحية والعائد على الاستثمار، وأن الاستخدام الفعلي للنظام أهم من مجرد إدراك فائدته، وهدف إلى اختبار أثر نجاح أنظمة المحاسبة الرقمية على الأداء المالي في القطاع المصرفي، بالاعتماد على نموذج دي لون ومكلين (DMM)، مركزاً على خمسة أبعاد لنجاح النظام هي جودة النظام، جودة المعلومات، جودة الخدمة، الاستخدام والمنفعة المدركة. اعتمدت الدراسة منهجاً كمياً على عينة من العاملين في البنوك اليمنية، وبلغت العينة النهائية 244 استجابة صالحة، وأظهرت النتائج أن جودة النظام تؤثر إيجاباً في الاستخدام، وأن جودة المعلومات تؤثر بقوة في الاستخدام والمنفعة المدركة، كما أن جودة الخدمة لا تؤثر بشكل معنوي في الاستخدام، لكنها تؤثر إيجابياً في المنفعة المدركة، أما على مستوى الأداء المالي، فقد كان لاستخدام النظام أثر قوي جداً في التدفق النقدي والربحية وكانت المنفعة المدركة أيضاً ذات أثر إيجابي، كما خلصت الدراسة إلى أن نجاح أنظمة المحاسبة الرقمية في البنوك لا يقاس فقط بجودة التقنية، بل بمدى الاستخدام الفعلي لها داخل العمل اليومي، كما أكدت أن جودة المعلومات هي العامل الأهم في رفع تبني النظام وإدراك فائدته، وهو أمر مهم جداً في بيئة مصرفية تعتمد على الدقة والامتثال.

3. دراسة Thyagaraju (2025)

مقال علمي بعنوان: أثر التحول الرقمي على التقارير المالية وممارسات المحاسبة في السيناريو الهندي، ركز على أثر التحول الرقمي في مجال التقارير المالية والممارسات المحاسبية داخل السيناريو الهندي، سلط الضوء على قضية أن إدخال التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين، الحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات في الوقت الحقيقي قد غير طريقة جمع المعلومات المالية ومعالجتها وعرضها، مما أدى إلى تحسين الدقة، الشفافية، والكفاءة، وأبرزت الدراسة العديد من النتائج أهمها تمكين أنظمة مثل RPA و AI من تنفيذ مهام مثل إدخال البيانات،

التسويات، وإعداد التقارير، مما يقلل الأخطاء البشرية ويسرع إصدار التقارير، كما ساهمت الأنظمة السحابية والتحليلات المتقدمة في الانتقال من التقارير التاريخية إلى مراقبة مستمرة للبيانات المالية، وبالتالي دعم قرارات أسرع وأكثر دقة، وأن البلوكتشين يعزز السجلات غير القابلة للتغيير، وتساعد أدوات كشف الشذوذ في تقليل مخاطر الأخطاء والاحتيال، وتحسين جودة التدقيق. إضافة إلى ذلك، ساعدت لوحات المعلومات والرسوم البيانية على جعل فهم المؤشرات المالية أسهل لغير المتخصصين ودعم اتخاذ القرار، كما تساعد البرمجيات الشركات على مواكبة معايير وتقارير مثل IFRS و GAAP عبر تحديثات تلقائية وتقليل احتمالات عدم الالتزام، ويتيح تكامل الأنظمة (مثل ربط المحاسبة بأنظمة ERP وإدارة المخزون والمبيعات) رؤية أشمل لوضع الشركة المالي. رغم ذلك برزت العديد من التحديات أهمها الحاجة إلى مهارات وكفاءات بشرية جديدة وتدريب مستمر للعاملين، مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات المالية الحساسة، ارتفاع تكاليف التطبيق وصعوبة دمج التقنيات مع الأنظمة القديمة (legacy systems)، الضرورة لمواكبة التغييرات التنظيمية باستمرار حتى لا تتسبب الأنظمة الآلية في قصور امتثال إذا لم تحدث في الوقت المناسب وأهمية الإشراف البشري وعدم الاعتماد الكلي على الأنظمة الآلية، خصوصاً مع قرارات مرتبطة بالأخلاقيات والامتثال.

4. دراسة Meraghni et al (2021)

مقال علمي بعنوان: أثر التحول الرقمي على نظم المعلومات المحاسبية: أدلة من المؤسسات الجزائرية، سلط الضوء على أثر التحول الرقمي على نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات الجزائرية، مع التركيز على مدى وعي المؤسسات بأهمية التحول الرقمي، وتأثيره على نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقه في البيئة الجزائرية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام استبيان وزع على 237 فردا يعملون في حوالي 120 مؤسسة جزائرية خلال سنة 2021. أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في وعي المؤسسات الجزائرية بأهمية التحول الرقمي، حيث بينت النتائج أن أغلب المؤسسات لا تملك استراتيجية رقمية واضحة، ولا تولي اهتماما كافيا بالأمن السيبراني أو بتطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، كما كشفت أن تأثير التحول الرقمي على نظم المعلومات المحاسبية ما يزال محدودا داخل المؤسسات الجزائرية، بسبب ضعف الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وقلة تطوير الأنظمة المحاسبية الحديثة، في المقابل توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من التحديات التي تعيق التحول الرقمي داخل نظم المعلومات المحاسبية، من أهمها نقص الكفاءات البشرية المؤهلة رقميا، ضعف الميزانيات المخصصة للتحول الرقمي، مخاطر

الأمن السيبراني وحماية البيانات، غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح وارتفاع تكاليف تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي سيؤدي مستقبلاً إلى تغيير جذري في طبيعة العمل المحاسبي، حيث ستتراجع الوظائف التقليدية المرتبطة بالتسجيل والتصنيف اليدوي، مقابل تزايد أهمية التحليل والتخطيط واتخاذ القرار، كما أكدت الدراسة ضرورة تدريب العاملين في مجال المحاسبة على التقنيات الرقمية الحديثة، وتشجيع الجامعات الجزائرية على تنظيم ندوات وبرامج تكوين لتعزيز الثقافة الرقمية في المؤسسات الاقتصادية.

5. دراسة (Soleimani et al (2020).

مقال علمي بعنوان: **تحديات نموذج الأعمال المصرفية الإلكترونية الإيرانية في ظل التحول الرقمي**، تناول دراسة التحديات التي تواجه نموذج الأعمال المصرفية الإلكترونية في إيران خلال الانتقال نحو الصيرفة الرقمية، مع التركيز على كيفية تأثير التحول الرقمي على البنوك ونماذج أعمالها التقليدية، وقد سعت الدراسة إلى بناء نموذج مفاهيمي يفسر طبيعة الأعمال المصرفية الإلكترونية الإيرانية باستخدام منهجية النظرية المجردة Grounded Theory اعتماداً على مقابلات معمقة مع خبراء ومسؤولين في القطاع البنكي الإيراني، وأوضحت الدراسة أن التحول الرقمي لا يقتصر على استخدام التكنولوجيا فقط، بل يشمل إعادة تصميم نموذج الأعمال والعمليات البنكية بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الجديدة، كما بينت أن ظهور شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) والشركات التقنية الكبرى مثل Google و Apple أدى إلى زيادة المنافسة مع البنوك التقليدية، خاصة في خدمات الدفع والإقراض والخدمات المالية الرقمية. في الختام أكدت الدراسة أن نجاح التحول الرقمي في القطاع البنكي يتطلب إعادة هيكلة نموذج الأعمال المصرفية الإلكترونية، تطوير الثقافة الرقمية وتعزيز التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى تحديث التشريعات والأنظمة التنظيمية بما يدعم التحول نحو الصيرفة الرقمية الحديثة.

6. دراسة: (Mikalef et al (2020)

مقال بعنوان: **قدرات تحليل البيانات الضخمة وأداء المؤسسات**، ركز على أثر قدرات تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) على كفاءة نظم المعلومات داخل المؤسسات، بما في ذلك نظم المعلومات المحاسبية، الإشكالية الرئيسية هي كيف تسهم قدرات تحليل البيانات الضخمة في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي وتحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة؟ اعتمد الباحثون على المنهج التحليلي حيث تم جمع بيانات كمية من مؤسسات مختلفة لتحديد العلاقة بين قدرات التحليل والأداء. أظهرت النتائج أن المؤسسات التي طورت قدرات تحليل البيانات الضخمة

تمتلك نظام معلومات محاسبية أكثر فعالية إذ تتيح سرعة أكبر في استخراج التقارير، دقة أعلى في البيانات وقدرة أكبر على دعم اتخاذ القرار المالي الاستراتيجي

7. دراسة Vial (2019)

مقال بعنوان: فهم التحول الرقمي: مراجعة نظرية وأجندة بحثية، تناول التحول الرقمي من منظور شامل، مركزا على فهم كيف تؤثر الرقمنة على جميع مستويات المؤسسة، بما في ذلك نظم المعلومات المحاسبية، انطلق من إشكالية أن التحول الرقمي لا يقتصر على التكنولوجيا بل يشمل العمليات، الهياكل التنظيمية والموارد البشرية وبالتالي يؤثر على كفاءة النظام المحاسبي، واعتمد الباحث على مراجعة أدبية تحليلية شاملة مستخلصا الاتجاهات النظرية والبحثية الحالية، تحديد الفجوات التي تتطلب المزيد من الدراسات الميدانية، أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية: التكنولوجيا، العمليات والبشر وكلها مرتبطة بشكل غير مباشر بكفاءة المعلومات المالية.

8. دراسة Appelbaum et al (2017)

مقال بعنوان: البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة في المحاسبة، يتناول أثر استخدام البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة على نظم المحاسبة التقليدية مركزة على تحسين الكفاءة والدقة في معالجة المعلومات المحاسبية، والإشكالية المطروحة هي كيف يمكن للتقنيات الحديثة أن تغير من طرق جمع البيانات المحاسبية، التحقق منها وتحليلها لدعم اتخاذ القرار المالي؟ اعتمد الباحثون على مراجعة أدبية تحليلية شاملة مستعرضين تطبيقات متعددة للبيانات الضخمة في القطاع المالي والمحاسبي واستعراض التجارب الدولية في تحسين الإجراءات المحاسبية، وأظهرت النتائج أن التحليلات المتقدمة تساهم في تقليل الأخطاء البشرية في معالجة البيانات، تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية وتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر استنارة.

9. دراسة Byrnes et al (2015)

مقال بعنوان: كيف ستغير البيانات الضخمة المحاسبة، يركز على تأثير البيانات الضخمة على نظم المعلومات المحاسبية التقليدية وكيف يمكن للقدرة التحليلية المتقدمة أن تحسن دقة المعلومات المالية ودعم اتخاذ القرار، وتتمثل الإشكالية المطروحة في: كيف ستغير البيانات الضخمة طريقة جمع وتحليل ومعالجة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على كفاءة النظام المالي؟ اعتمد الباحثون على مراجعة أدبية شاملة وتحليل نماذج تطبيقية في مؤسسات مالية أمريكية مع التركيز على سرعة الحصول على المعلومات، دقة البيانات المحاسبية والقدرة على

اتخاذ قرارات إستراتيجية أفضل، أظهرت النتائج أن البيانات الضخمة تحدث تحسناً ملموساً في الكفاءة التشغيلية والقدرة على التنبؤ المالي لكنها تضع ضغوطاً على الموظفين لتعلم أدوات التحليل الجديدة.

10. دراسة Bharadwaj-A et al (2013)

بعنوان: إستراتيجية الأعمال الرقمية: نحو جيل جديد من الرؤى، سلطت الضوء على العلاقة بين إستراتيجية الأعمال الرقمية وكفاءة نظم المعلومات في المؤسسات بما في ذلك النظم المحاسبية من منظور شامل لأثر الرقمنة على الأداء المؤسسي، وتتمثل الإشكالية الرئيسية التي طرحتها الدراسة في: كيف تؤثر الإستراتيجية الرقمية على تكامل نظم المعلومات وكفاءتها في دعم العمليات المالية والمحاسبية؟ واعتمد الباحثون على تحليل نظري وتجريبي موثق بمراجعة الدراسات السابقة وتحليل نماذج تطبيقية في شركات أمريكية كبرى. أشارت النتائج إلى أن الإستراتيجية الرقمية المدروسة بعناية تحسن تكامل البيانات وتدفق المعلومات بين الأقسام وبالتالي تعزيز سرعة ودقة التقارير المالية وتحسين قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية إستراتيجية مبنية على معلومات دقيقة.

المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتناول هذا المطلب مكانة دراستنا من الدراسات السابقة التي تم عرضها في المطلبين الأول والثاني، وكذا تحديد الفجوة البحثية لها، فرغم أهمية هذه الدراسات السابقة وإسهامها العلمي، إلا أنها اختلفت عن الدراسة الحالية في عدة جوانب:

- تعرضت أغلب الدراسات إلى التحول الرقمي بصورة عامة وربطتها بالأداء البنكي (حويش، 2025؛ أبو زيد، 2025؛ زروقي، 2022، Godfery et Jafari, 2025؛ Al-Hattami, 2025)، أو جودة المعلومات المحاسبية (قاسم جبر وآخرون، 2025؛ بن سعيد، 2025؛ نقموش، 2022؛ حميدي، 2017؛ اسحق، 2022)، أو دعم القرار (عيساوي، 2021؛ أشوري وطايبي، 2022)، أو الرقابة الداخلية (عبد النبي، 2024؛ عبو وآخرون، 2020) دون التركيز على كفاءة النظام المحاسبي كوحدة متكاملة، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية؛
- اعتمدت العديد من الدراسات على أداة الاستبيان (مثل: حويش، 2025؛ نقموش، 2022) مما حد أحياناً من عمق التحليل، حيث تتميز الدراسات النوعية، مثل دراستنا الحالية، بالقدرة على التعمق أكثر في الظواهر؛

- بعض الدراسات كانت خارج القطاع البنكي (أشوري وطايب، 2022؛ بن سعيد، 2015؛ Meraghni et al., 2021) أو كانت في بنوك خارج الجزائر وبيئات بعيدة عن البيئة الجزائرية (قاسم جبر وآخرون، 2025؛ أبو زيد، 2025؛ Thyagaraju, 2025؛ اسحق، 2022) ما يختلف عن نطاق دراستنا الحالية؛
 - محدودية تناول الدراسات السابقة في مجملها للأبعاد البشرية والتنظيمية المرتبطة بكفاءة النظام المحاسبي في البيئة البنكية الجزائرية، رغم أن بعض الدراسات ركزت على البنوك بصفة عامة، ولكن دون التعمق في دراسة حالة تطبيقية داخل وكالة بنكية محددة (مثل: حويش، 2025)؛
 - اتجهت بعض الدراسات بدرجة أكبر نحو التحليل النظري والاستراتيجي (Vial, 2019؛ Bharadwaj-A et al., 2013؛ Soleimani et al., 2020)؛ ركزت على التحول الرقمي باعتباره تحول استراتيجي شامل يمس التكنولوجيا، العمليات والهياكل التنظيمية، دون تحليل أثره المباشر على كفاءة الأنظمة المحاسبية داخل البنوك، كما لم تقدم قياس مباشر لكفاءة النظام المحاسبي أو مؤشرات تشغيلية مثل سرعة المعالجة وجودة التقارير المحاسبية؛
 - كذلك ركزت بعض الدراسات (مثل Appelbaum et al., 2017؛ Byrnes et al., 2015) على البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة في المحاسبة، غير أنها لم تسلط الضوء على أثر هذه التقنيات على كفاءة النظام المحاسبي في الواقع التطبيقي للبنوك التجارية، كما ركزت دراسة Mikalef et al. (2020) على قدرات تحليل البيانات الضخمة وعلاقتها بأداء المؤسسات، دون التعمق في الأبعاد البشرية والتنظيمية المرتبطة بتطبيق التحول الرقمي داخل النظام المحاسبي.
- من هنا، نتحدد الفجوة البحثية للدراسة الحالية في كونها تسعى إلى الربط بين التحول الرقمي وكفاءة النظام المحاسبي داخل بيئة بنكية جزائرية فعلية، من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله، منتهجة مدخلا كفيما، مع التركيز على الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية والرقابية للنظام المحاسبي بصورة متكاملة، والاعتماد على الملاحظة والمقابلة نصف الموجهة والتحليل الميداني المعمق لفهم أثر التحول الرقمي على سرعة المعالجة المحاسبية، جودة المعلومات، فعالية الرقابة الداخلية، ودعم اتخاذ القرار، وهي جوانب لم تعالجها الدراسات الأجنبية السابقة بنفس الدرجة من الشمول والتطبيق الميداني.

خلاصة الفصل

عرض هذا الفصل الإطار النظري للدراسة الموسومة بتحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية من خلال تقديم عرض منهجي متكامل لأهم المفاهيم الأساسية والعلاقات التي تربط بينها، وقد تم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية أسهمت مجتمعة في بناء أرضية نظرية ومنهجية رصينة تدعم الجانب التطبيقي للدراسة.

في المبحث الأول، تم عرض مفهوم النظام المحاسبي، كما تم إبراز مكوناته الأساسية ومفهوم كفاءة النظام المحاسبي وربطه بمدى قدرته على تحقيق الدقة، السرعة والموثوقية في معالجة المعلومات مع عرض أهم مؤشرات قياس هذه الكفاءة فضلا عن متطلباتها التقنية، البشرية، التنظيمية، دور نظام الرقابة الداخلية والأمن المعلوماتي في تعزيزها.

في المبحث الثاني تم تسليط الضوء على الإطار النظري للتحول الرقمي، كما تم عرض خصائص التحول الرقمي في المؤسسات المالية مع إبراز أبعاده المختلفة (التكنولوجية، التنظيمية، البشرية والأمنية) خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على نظم المعلومات المتطورة مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والأنظمة المحاسبية الرقمية، وقد خلص هذا المبحث إلى أن التحول الرقمي يمثل رافعة أساسية لتحسين كفاءة الأنظمة المحاسبية البنكية من خلال تسريع العمليات، رفع جودة المعلومات وتعزيز الشفافية.

في المبحث الثالث تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها واستخلاص الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها، وقد أظهرت هذه الدراسات وجود إجماع نسبي حول الأثر الإيجابي للتحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأداء مع تسجيل تباين في تناول الجوانب التطبيقية لا سيما في البيئة البنكية الجزائرية.

بناء على ما سبق، يتضح أن التحول الرقمي يشكل عاملا حاسما في تطوير النظام المحاسبي البنكي، نظرا لما يحدثه من أثر مباشر على سرعة المعالجة المحاسبية، دقة وجودة المعلومات، فعالية الرقابة الداخلية ودعم عملية اتخاذ القرار المالي، وعليه يوفر هذا الفصل إطارا نظريا متينا تنطلق منه الدراسة الميدانية لاختبار هذه العلاقات وتحليلها بشكل تطبيقي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

يعد الجانب التطبيقي من الدراسة حلقة جوهرية في تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية، وذلك من خلال إسقاط الإشكالية على نموذج ميداني ملموس يتمثل في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميله، وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يسعى إلى اكتشاف أهم المستجدات التي ألحقها التحول الرقمي على عناصر كفاءة النظام المحاسبي واقعيًا، وينطلق ذلك من خلال معرفة علاقة الهيكل الوظيفي للبنك بالنظام المحاسبي وأهم البرامج والأنظمة الرقمية، وكذا تحليل يوم عمل في البنك، مرورًا بمعرفة المصالح التي لها علاقة مباشرة بالنظام المحاسبي البنكي، وصولًا إلى تقييم هذا التحول بصفة عامة على كفاءة النظام المحاسبي البنكي من خلال إسقاط تأثيرات التحول الرقمي على أهم مقومات كفاءة النظام المحاسبي المتمثلة في سرعة المعالجة، جودة ودقة المعلومات المحاسبية، دعم نظام الرقابة الداخلية وملاءمة المخرجات لاتخاذ القرار الإداري. ولتحقيق هذه الأغراض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: التعريف بمحيط وأدوات الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة؛
- المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: التعريف بمحيط وأدوات الدراسة

يعد اختيار أدوات الدراسة خطوة أساسية في البحث العلمي، إذ تمكن الباحث من جمع البيانات والمعلومات الضرورية للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء موضوع الدراسة الذي يستهدف تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية، تم اعتماد أدوات كيفية مناسبة لطبيعة الدراسة من ناحية جمع البيانات وتحليلها، نعرف بها في هذا المبحث، بالإضافة إلى التعريف بالبنك والوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم المؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر، حيث يؤدي دورا محوريا في تمويل الاقتصاد الوطني ودعم الأنشطة التجارية والصناعية، ويتميز بأنه من البنوك التي تتبنى التحول الرقمي في نظام العمل، ويعرض هذا المطلب نشأة البنك، والتعريف به وبهيكله التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري بموجب الأمر رقم 366-66 الصادر في 29 ديسمبر 1966 في إطار إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال (الأمر رقم 66-366، 1966)، وقد جاء إنشاؤه ليخلف مجموعة من البنوك الأجنبية التي كانت تنشط خلال الفترة الاستعمارية بهدف بناء نظام مصرفي وطني يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، بدأ البنك نشاطه فعليا في سنة 1967 حيث أوكلت له مهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى دعم القطاع التجاري والحرفي، وتمت الموافقة عليه كبنك من قبل بنك الجزائر بعد القرار 02-07 المؤرخ في 06 أبريل 1997، ومع تطور الاقتصاد الجزائري عرف البنك عدة إصلاحات خاصة في ظل التحولات نحو اقتصاد السوق، مما أدى إلى توسيع مهامه وتحديث خدماته بما يتماشى مع المعايير المصرفية الحديثة (بورصة الجزائر، 2026).

الفرع الثاني: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

بنك القرض الشعبي الجزائري هو مؤسسة مالية عمومية ذات طابع تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع للقوانين والتنظيمات المصرفية السارية في الجزائر، يتمثل نشاطه الرئيسي في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات ومنح القروض بمختلف أنواعها، إضافة إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل تمويل التجارة الخارجية، وإدارة وسائل الدفع والخدمات الرقمية الحديثة.

والقرض الشعبي الجزائري مؤسسة بنكية برأسمال قدره 200 مليار دينار جزائري، تتمتع بخبرة معترف بها لاسيما في دعم الفاعلين الاقتصاديين من خلال شبكة تجارية واسعة تتكون من 161 وكالة و20 مساحة رقمية و98 شباكاً للتمويل الإسلامي منتشرة في جميع أنحاء الوطن، كما يضطلع البنك بدور استراتيجي في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحرص على تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي (بورصة الجزائر، 2026).

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

لكل بنك هيكل خاص به حيث يوضح مختلف المديريات والمصالح المتواجدة فيه، وذلك من أجل ضمان السير الحسن للوظائف المختلفة للبنك، ويشمل الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ما يلي:

أولاً: المديرية العامة

يتزأسها المدير العام الذي يعد بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير، وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق استراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، وإلى جانب المدير العام تضم المديرية العامة إدارة عامة، 10 أقسام وأمانة عامة.

ثانياً: الإدارة العامة

تتطوي تحتها عدة مديريات وهي مديرية التنظيم والترتيب DOR، مديرية امن نظام المعلومات DSSI، مديرية تسيير القيم المنقولة DGVM، خلية التسيير الاستراتيجي CMS، خلية التحول الرقمي CTD ولجان القرار CD.

ثالثاً: الأمانة العامة

تضم ثلاث مديريات فرعية وهي:

1. مديرية تسيير الأسواق DGM؛

2. نيابة المديرية العامة المسؤولة عن تطوير الأعمال DGA.DCOM: تضم بدورها مديرية الشبكة DR ومديرية

التسويق والاتصال DMC؛

3. نيابة المديرية العامة للالتزامات DGA.ENG: تضم عدة مديريات فرعية هي مديرية الائتمان على البناء

والأشغال العمومية والري CD.BTPH، مديرية تمويل الشركات الكبرى DFGE، مديرية الشركات التابعة

والاستثمارات DFP، مديرية القروض المحددة والفردية DCSP، مديرية الائتمان للصناعات والخدمات

DCIS، خلية الائتمان الاتحادي CSC وخلية إدارة القروض CAC.

رابعاً: الأقسام

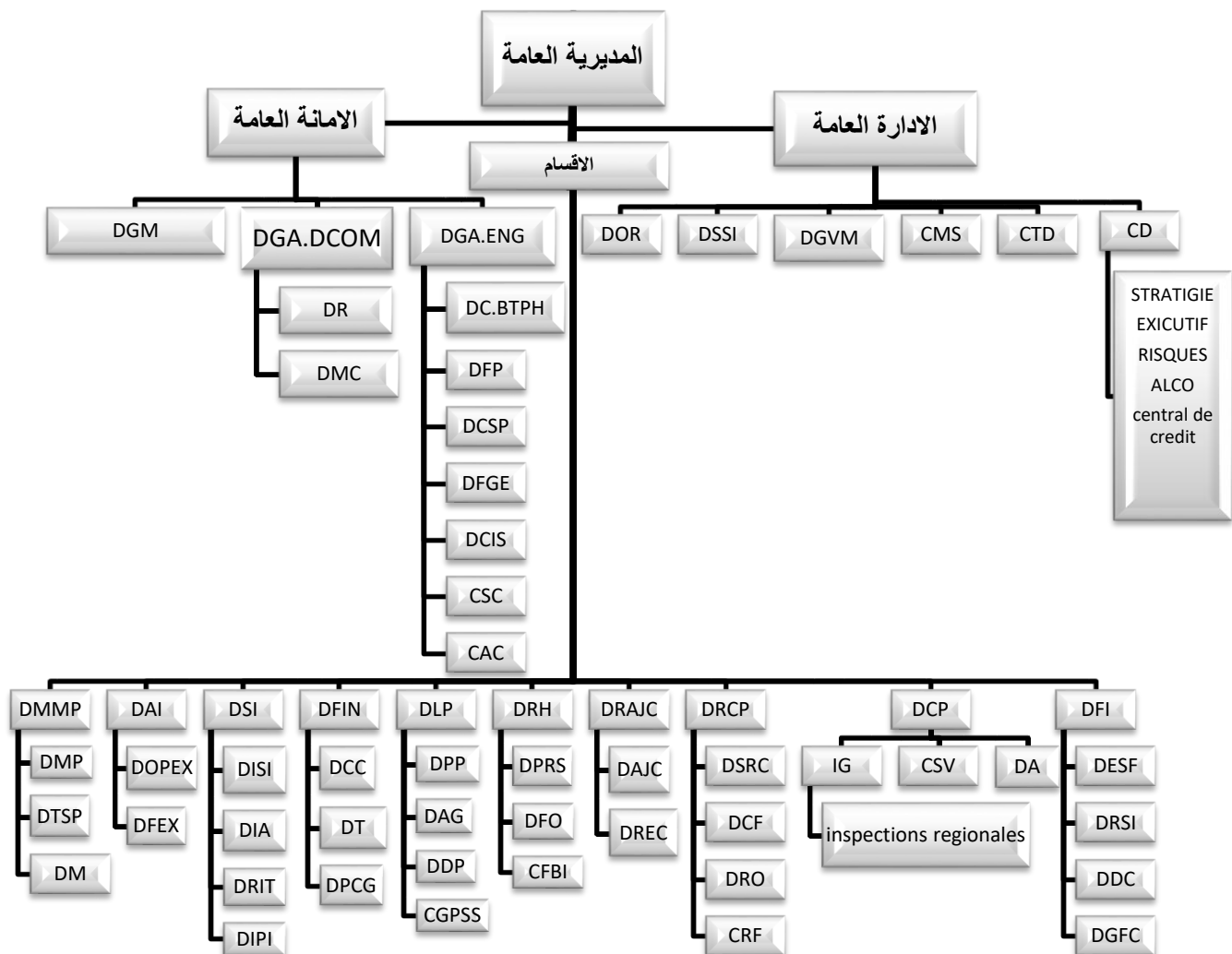
تتمثل في 10 أقسام مختصة كما يلي:

1. قسم الخدمات المصرفية الإلكترونية وطرق الدفع DMMP: يضم ثلاث مديريات فرعية وهي مديرية طرق الدفع DMP، مديرية الدفع الإلكتروني DM ومديرية الأنظمة التقنية للدفع DTSP؛
2. قسم الأشغال الدولية DAI: يضم مديرية العمليات الخارجية DOPEX ومديرية التمويل الخارجي DFEX؛
3. قسم نظم المعلومات DSI: يضم مديرية هندسة نظم الحاسوب DISI، مديرية الهندسة التطبيقية DIA، مديرية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال DRIT ومديرية البنية التحتية وإنتاج تكنولوجيا المعلومات DIPI؛
4. قسم المالية DFIN: يضم المديرية المركزية للمحاسبة DCC، مديرية الصندوق DT ومديرية التنبؤ ومراقبة التسيير DPCG؛
5. قسم الخدمات اللوجستية DLP: يضم مديرية الإدارة العامة DAG، مديرية حماية الإرث DPP، مديرية تطوير المشاريع DDP وخلية تسيير المشاريع الاجتماعية CGPSS؛
6. قسم الموارد البشرية DRH: يضم مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية DPRS، مديرية التكوين DFO ومركز التعليم CF؛
7. قسم المنازعات والشؤون القانونية DRAJC: يضم مديرية الشؤون القانونية والنقاضي DAJC ومديرية المنازعات DREC؛
8. قسم الأخطار والمراقبة الدائمة DRCP: تضم مديرية مراقبة مخاطر الائتمان DSRC، مديرية المطابقة DCF، مديرية الأخطار العملياتية DRO وخلية المخاطر المالية CRF؛
9. قسم المراقبة الدورية DCP: يضم مديرية التدقيق الداخلي DA، خلية المتابعة واليقظة CSV والمفتشية العامة IG؛

DDC، مديرية التسيير المالي والمحاسبة DGFC ومديرية التقارير وأنظمة المعلومات DRSI.

ويوضح الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

شكل 3. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك محل الدراسة

المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

تندرج وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة ضمن شبكة الوكالات المحلية التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري، ومن بين مميزاتها اعتمادها على غرار باقي الوكالات على الأنظمة الرقمية الحديثة والتحول الرقمي، مواكبة للتطور التكنولوجي العالمي واستجابة لمساعي الدولة الجزائرية الرامية إلى تعميم التحول الرقمي، خاصة في القطاع المصرفي، من هذا المنطلق تعد هذه الوكالة ميدان تطبيقي جيد لدراستنا، بحيث سنقوم في هذا المطلب بتعريف هذه الوكالة وكذا استعراض هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف الوكالة

تندرج وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة ضمن شبكة الوكالات المحلية التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري، حيث تمثل وحدة تشغيلية قاعدية تهدف إلى تجسيد السياسات البنكية على المستوى المحلي، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات وتكتسي هذه الوكالة أهمية خاصة باعتبارها واجهة مباشرة للتعامل مع الزبائن ومساهما فعالا في تنشيط الحركة الاقتصادية على مستوى الولاية.

جاء إنشاء وكالة ميلة في إطار سياسة التوسع الجغرافي التي انتهجها البنك بهدف تعزيز تواجدته عبر مختلف ولايات الوطن، خاصة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر والتي تميزت بالتحول نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع المالي، وقد استدعى هذا التوجه ضرورة تقريب الخدمات البنكية من المتعاملين الاقتصاديين، مما أدى إلى فتح عدة وكالات محلية، من بينها وكالة ميلة التي أنشئت سنة 1984 كوكالة تابعة لمجموعة استغلال قسنطينة، وكان مقرها في البداية بحي 300 مسكن، وبتوسع نشاطها وازدياد عدد زبائنها تم تغيير مكان عملها سنة 1994 إلى حي لخضر بن قربة وسط مدينة ميلة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من الوحدات التالية:

أولا: مدير الوكالة

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية ميلة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، كما يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن الأعمال المنجزة والبرامج المتعلقة بالبنك، ولدى المدير أمانة تسهل عمله إضافة إلى نائب مدير يقوم بتسيير مصلحة العمليات البنكية التي تشرف على عمليات التحويل البنكي، المقاصة، والتحويلات الإلكترونية.

ثانيا: مصلحة الإدارة

تضم قسمين:

- قسم المستخدمين، وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما يقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات؛
- قسم المنازعات القانونية، يقوم بمساعدة البنك من الناحية القانونية ومتابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة طلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحامين الذين يمثلون البنك أمام المحاكم ومتابعة الشكاوى وتنفيذ الأحكام.

ثالثا: مصلحة القروض

تقوم بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالقروض وفق المبادئ المعتمدة كما تستقبل العملاء وتدرس طلباتهم وتعد المذكرات اللازمة تضم هذه المصلحة: أمانة الالتزامات، خلية الدراسات والتحليل وخلية الصريفة الإسلامية.

رابعا: مصلحة التجارة الخارجية

تعتبر وسيطا بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات الاستيراد والتصدير، وتقوم بالتحويلات إلى الخارج، عمليات التوطين المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية، وتضم ثلاثة أقسام هي قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي وقسم تسيير العقود.

خامسا: مصلحة الصندوق

تنقسم إلى قسمين هما قسم الودائع الذي يقوم باستلام طلبات فتح الحسابات ومتابعة الإجراءات القانونية والإشراف على عمليات الإيداع والسحب، قسم الدفع والقبض يسمى أيضا الشباك ويتولى عمليات قبض ودفع الأموال بمختلف العملات وإعداد حركة النقد وتسجيلها وفق الأنظمة المعتمدة.

سادسا: مصلحة المحاسبة والمراقبة

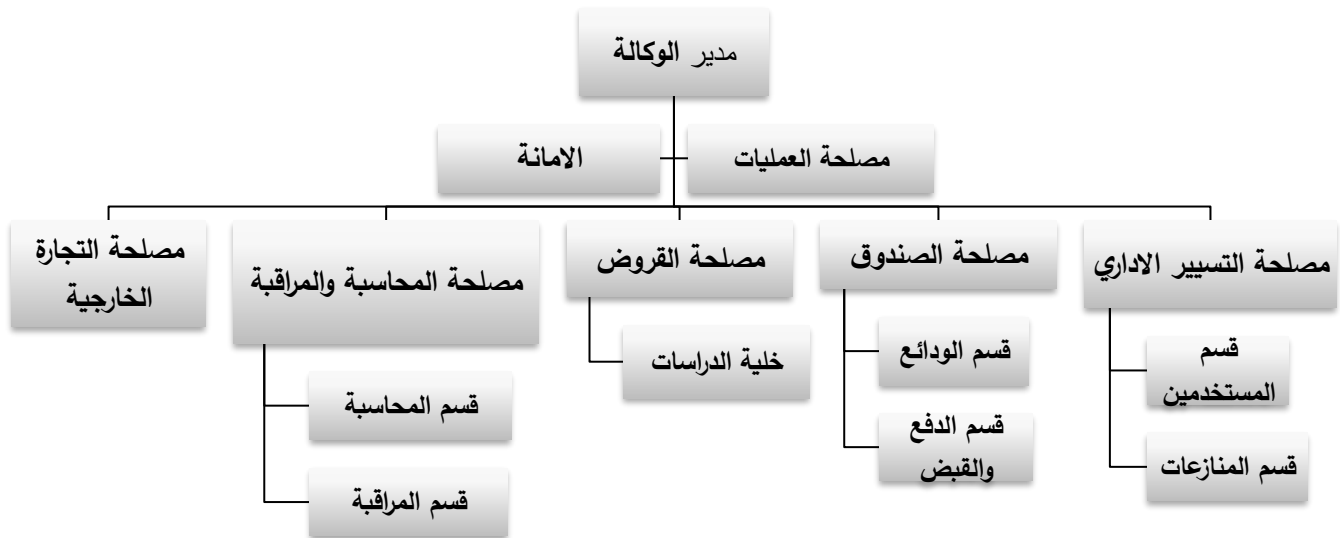
تعد مصلحة المحاسبة والمراقبة من المصالح الحيوية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة التي تضمن سلامة العمليات المالية، دقة المعلومات المحاسبية، فعالية الرقابة الداخلية، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي أحدث تغيرا جوهريا في أساليب العمل البنكي. تنقسم هذه المصلحة إلى قسم المحاسبة وقسم المراقبة، حيث يؤدي كل قسم وظائف متكاملة لضمان كفاءة الأداء المالي والإداري داخل البنك.

1. قسم المحاسبة: هو الوحدة الإدارية المسؤولة على متابعة كل الأعمال التي يقوم بها النظام المحاسبي البنكي من تسجيل ومعالجة وتبويب العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في البنك، وكذا تحليل هذه المعلومات بهدف مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للبنك، كما أنها تقوم بمتابعة حركة الحسابات والتأكد من مطابقة الأرصدة المالية، أرشفة الوثائق والسجلات المحاسبية إلكترونياً، والتنسيق مع الإدارة المركزية عبر المنصات الرقمية والشبكات البنكية، وإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية بصورة دورية وتحليلها وإرسالها إلى الإدارة الجهوية أو المركزية؛

2. قسم المراقبة: هو الوحدة المكلفة بمتابعة مدى احترام البنك للإجراءات والقوانين والتعليمات الداخلية والخارجية، التأكد من سلامة العمليات المالية والمحاسبية، كشف الانحرافات أو الأخطاء أو محاولات الغش، تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية الإلكتروني، مراقبة صلاحيات المستخدمين وإجراءات الولوج إلى الأنظمة المعلوماتية، إعداد تقارير رقابية رقمية دورية للإدارة العليا، والتأكد من سلامة وأمن البيانات والمعاملات الرقمية وذلك بالاعتماد على الأنظمة الذكية وقواعد البيانات والتتبع الآلي للعمليات.

ويمثل الشكل رقم (04) يمثل الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

شكل 4. الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك محل الدراسة

المطلب الثالث: التعريف بمنهجية الدراسة

تشكل منهجية الدراسة الإطار العلمي الذي ينتظم فيه البحث ويحدد من خلاله الكيفية التي جمعت بها البيانات وحلت واستخلصت منها النتائج، وفي ضوء طبيعة إشكالية هذه الدراسة الرامية إلى تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية، ارتأينا توظيف منهج بحثي يجمع بين الوصف الدقيق للواقع والتحليل العميق للمعطيات.

الفرع الأول: المنهج المعتمد في الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد من أنسب المناهج العلمية لدراسة الظواهر الاقتصادية والمحاسبية المعقدة، ويقوم هذا المنهج على ركيزتين أساسيتين متكاملتين: الوصف الدقيق للظاهرة موضوع الدراسة، والتحليل المنهجي للعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، وتستند ملائمة هذا المنهج للدراسة الحالية إلى المبررات التالية:

- طبيعة الظاهرة المدروسة: إن دراسة تأثير التحول الرقمي على النظام المحاسبي ظاهرة تستلزم أولاً وصفها كما هي على أرض الواقع، قبل الانتقال إلى تحليل أبعادها وتداعياتها؛
- التكامل المنهجي: يتيح هذا المنهج الجمع بين أدوات جمع البيانات النوعية (الملاحظة والمقابلة) وأساليب التحليل الكيفي (التحليل الموضوعي)، مما يعزز شمولية النتائج؛
- الملائمة للبيئة الميدانية: توفر الوكالة البنكية محل الدراسة بيئة غنية للوصف والتحليل، إذ تتشابه فيها الأنظمة الرقمية بالممارسات المحاسبية اليومية بصورة يصعب فهمها دون الانغماس الميداني المباشر؛
- الطابع الاستكشافي للدراسة: تسعى الدراسة إلى بناء فهم متكامل لواقع يتسم بالتعقيد وقلة التراكم المعرفي المحلي، وهو ما يجعل المنهج الوصفي التحليلي الخيار الأنسب.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

لجمع البيانات الميدانية اللازمة لمعالجة إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على أداتين رئيسيتين متكاملتين: الملاحظة الميدانية المباشرة، والمقابلة نصف الموجهة، وقد جاء هذا التوظيف المزدوج للأدوات انعكاساً لمبدأ التثليث المنهجي (Triangulation)، الذي يرمي إلى تعزيز مصداقية البيانات وموثوقيتها من خلال تقاطع مصادر متعددة.

أولاً: الملاحظة الميدانية المباشرة

الملاحظة العلمية هي المشاهدة المنظمة والمقصودة للظواهر والأحداث كما تجري في سياقها الطبيعي، بهدف جمع بيانات دقيقة دون الاستناد إلى تقارير الآخرين أو ذاكرتهم، وتتميز الملاحظة المباشرة بقدرتها على النقاط الممارسات الفعلية كما هي، لا كما يفترض أن تكون.

وقد تمت الملاحظة الميدانية من خلال تتبع يوم عمل كامل داخل وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بميلة، غطت خلاله مختلف المراحل التشغيلية والمحاسبية، وقد شملت الملاحظة المجالات الآتية:

- استقبال المعاملات المالية ومعالجتها: من إيداع وسحب وتحويل وعمليات الصرف؛
- إدخال البيانات في النظام المعلوماتي: رصد آليات الإدخال والتحقق الآلي من صحتها؛
- المعالجة المحاسبية الآلية ومتابعة عملية توليد التقارير والمراقبة في نهاية اليوم؛
- رصد كيفية تنسيق العمل بين مصالح الوكالة عبر الشبكة الداخلية؛

كما أتاحت الملاحظة فرصة إجراء نقاشات غير رسمية مع عدد من الموظفين، مما أضفى بعداً تكميلياً ثرياً على البيانات المجمعة، وأسهمت هذه الأداة في بناء فهم ميداني عميق لكيفية تطبيق الأنظمة الرقمية، وأوجه تأثيرها الفعلي على سير العمل المحاسبي، مما وفر سياقاً تفسيريّاً لا غنى عنه لتحليل معطيات المقابلات.

ثانياً: المقابلة نصف الموجهة

المقابلة نصف الموجهة (Semi-Structured Interview) هي أسلوب جمع بيانات نوعي يستند إلى دليل مقابلة يحدد المحاور الرئيسية للنقاش، مع إبقاء هامش مرونة يتيح للمبحوث التوسع والإفصاح عن معارفه وتجارب الخاصة؛ وتتميز عن المقابلة الموجهة كلياً بمرونتها في استكشاف مسارات غير متوقعة من المعلومات، وعن المقابلة الحرة بضبطها للمحاور الجوهرية للبحث.

خلال دراستنا الميدانية، أجرينا مقابلتين نصف موجهتين مع موظفين يمتلكان خبرة ميدانية واسعة، وفق الخصائص الموضحة في الجدول رقم 1.

جدول 1. تفاصيل المقابلات نصف الموجهتين

البيانات	المبحوث الأول	المبحوث الثاني
المنصب	رئيس مصلحة المراقبة والمحاسبة	نائب مدير الوكالة
سنوات الخبرة	32 سنة	26 سنة
مدة المقابلة	حوالي 35 دقيقة	حوالي 20 دقيقة
طريقة التسجيل	تدوين دقيق	تدوين دقيق

المصدر: من إعداد الطالبين

وقد صمم دليل المقابلة (الملحق رقم 1) بعناية وفق المحاور الرئيسية للدراسة لرصد انعكاسات التحول الرقمي على الأداء المحاسبي من حيث السرعة، الدقة، الرقابة وإعداد التقارير، وتم الحرص على صياغة الأسئلة بشكل مفتوح يشجع المبحوث على الاسترسال، مع إعداد أسئلة استكشافية لتعميق النقاش عند الحاجة. من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة العمل المصرفي، وما يستجوبه من تحفظ مهني، رفض المستجوبان تسجيل المقابلات، واحترما لرغبتهما، وببدل ذلك اعتمدنا أسلوب التدوين الدقيق بديلا عن التسجيل الصوتي، مع الحرص على نقل الأفكار والعبارات الجوهرية بأمانة، ثم صيغت في ملف وورد فور انتهاء كل مقابلة لضمان الحفاظ على دقة البيانات.

الفرع الثالث: أسلوب تحليل البيانات

بعد جمع البيانات الميدانية، انتقلنا إلى مرحلة التحليل باعتماد أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، الذي يعد من أبرز مناهج تحليل البيانات النوعية وأكثرها انتشارا في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو منهج لتحديد الأنماط والمحاور الدلالية (Themes) في البيانات النوعية ووصفها وتفسيرها، بما يفضي إلى فهم منظم للمعاني الكامنة في خطاب المبحوثين أو الظواهر المدروسة تحديدا. اعتمد في هذا التحليل مقارنة التحليل المحوري وفق الإطار السداسي المرحلي لـ Braun & Clarke (2006)، الذي يوفر خطوات إجرائية واضحة ومنضبطة لإجراء التحليل الموضوعي بصرامة علمية، وذلك من خلال المراحل الموضحة في الجدول رقم 2.

جدول 2. مراحل التحليل المحوري المعتمدة في الدراسة

المرحلة	الإجراء	التطبيق في دراستنا
1	التعرف على البيانات وإعادة قراءتها	قراءة متأنية لتدوينات المقابلتين
2	توليد الرموز الأولية	تحديد وحدات الدلالة في النصوص
3	البحث عن المحاور الموضوعية	تجميع الرموز في فئات متقاربة
4	مراجعة المحاور وتدقيقها	ضبط المحاور وإزالة التداخل
5	تسمية المحاور وتعريفها	تسمية كل محور بعنوان دال
6	كتابة التقرير النهائي	صياغة نتائج التحليل المحوري

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على إطار (Braun and Clarke 2006)

تمثلت المادة الخام للتحليل في تدوينات المقابلتين نصف الموجهتين اللتين أجريتا مع المبحوثين، وقد صبت هذه البيانات في ملف معالجة نصوص تمهيدا لعملية التحليل، ونظرا للعدد المحدود للمستجوبين (مبحوثان)، اعتمد التحليل اليدوي بدلا عن البرمجيات المتخصصة (ك NVivo أو MaxQda)، كما أن التحليل اليدوي أتاح تعمقا أفضل في البيانات والفروق ذات الدلالة في البيانات.

ولم يقتصر التحليل على نصوص المقابلات، بل تم الربط المنهجي بين معطيات المقابلتين ومشاهدات الملاحظة الميدانية في قسم تحليل النتائج ومناقشتها، مما أتاح التحقق من اتساق البيانات وتعميق تفسيرها، ويجسد هذا الإجراء مبدأ تثليث المصادر (Source Triangulation) الذي يعزز صدق النتائج ومصداقيتها.

في المرحلة الأخيرة، جرى تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة، إذ قورن ما كشفتته البيانات الميدانية بما أسسها الإطار النظري للدراسة من مفاهيم تتعلق بالتحول الرقمي وكفاءة الأنظمة المحاسبية، وذلك للوصول إلى رؤى متكاملة ومؤسسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

بعد التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري ووكالة ميلة، وكذا استعراض منهجية الدراسة، يوضح هذا المبحث عرض نتائج الدراسة الميدانية داخل وكالة القرض الشعبي الجزائري، والهادفة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنك، ويتفرع هذا المبحث إلى مطلبين الأول يعرض نتائج يوم عمل في البنك، والثاني يقدم نتائج المقابلات.

المطلب الأول: عرض يوم عمل داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

يمثل يوم العمل البنكي الإطار التطبيقي الذي تتجسد داخله العلاقة الفعلية بين النشاط البنكي والنظام المحاسبي، حيث تتحول العمليات اليومية المنجزة داخل الوكالة إلى بيانات مالية تعالج رقميا عبر النظام المعلوماتي المركزي ويسمح تحليل التسلسل الزمني للعمل البنكي بفهم كيفية إنتاج المعلومة المحاسبية في ظل التحول الرقمي.

وقد تم الاعتماد في هذا التحليل على الملاحظة المباشرة أثناء فترة التبرص، إضافة إلى المناقشات المهنية مع موظفي الوكالة، مما أتاح الوقوف على آليات العمل الفعلية داخل البيئة البنكية.

الفرع الأول: أهم مراحل يوم العمل البنكي

يمر يوم العمل داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة بعدة مراحل أساسية لها تأثير مباشر على النظام المحاسبي داخل البنك نذكر منها:

أولا: بداية يوم العمل البنكي

ينطلق النشاط اليومي للوكالة قبل استقبال الزبائن، حيث يقوم الموظفون بتسجيل الدخول إلى النظام المعلوماتي البنكي باستخدام حسابات شخصية محمية بكلمات مرور، مما يسمح بتحديد صلاحيات كل مستخدم وفقا لوظيفته، خلال هذه المرحلة، والتي تسمى الفتح الإلكتروني، يتم تشغيل محطات العمل المرتبطة بالشبكة الداخلية للبنك، والتي تسمح بالولوج إلى النظام البنكي المركزي، ومن ثم التحقق من جاهزية النظام لاستقبال العمليات، وصولا إلى فتح يوم العمل البنكي، وقد لوحظ أن النظام لا يسمح بتنفيذ أي عملية قبل إتمام إجراءات الفتح الإلكتروني.

ثانيا: استقبال الزبائن وتنفيذ العمليات اليومية

مع بداية استقبال الزبائن تبدأ العمليات البنكية، حيث تتم أغلب المعاملات عبر مصلحة الصندوق، وتشمل العمليات الأكثر تكرارا عمليات الإيداع النقدي، السحب من الحسابات، صرف الشيكات، الاستعلام عن الأرصدة، وغيرها، وعند تنفيذ أي عملية، يقوم عون الصندوق بإدخال بيانات العملية مباشرة في واجهة التسيير العملياتي الخاصة بالنظام البنكي، وقد أظهرت الملاحظة أن العملية لا تتطلب أي تسجيل محاسبي يدوي لاحق.

بالتوازي مع نشاط الصندوق، تتم معالجة التحويلات البنكية عبر النظام الإلكتروني، حيث تخضع العمليات إلى تسلسل رقابي رقمي يعتمد على صلاحيات المستخدمين، ويقوم النظام بالتحقق من صحة بيانات التحويل، وتسجيل هوية الموظف المنفذ للعملية، وحفظ توقيت التنفيذ وصولا إلى إرسال العملية تلقائيا للمعالجة، ولاحظنا أن النظام يمنع تنفيذ بعض العمليات الحساسة دون مستوى صلاحية أعلى.

ثالثا: المتابعة المحاسبية خلال اليوم

خلال ساعات العمل، تتم متابعة العمليات بشكل مستمر عبر الواجهات الرقابية للنظام، حيث يمكن للمصلحة المحاسبية الاطلاع الفوري على العمليات المنجزة دون انتظار نهاية اليوم، وتسمح هذه الخاصية بمراقبة التوازنات الحسابية واكتشاف الأخطاء مباشرة إن وجدت وتصحيحها، وقد لوحظ أن دور المحاسب أصبح يركز على المراجعة والتحليل بدل التسجيل اليدوي التقليدي.

رابعا: نهاية اليوم البنكي

تمثل مرحلة الإغلاق اليومي إحدى أهم المراحل داخل الوكالة، حيث يتم تنفيذ عملية الإقفال عبر النظام المعلوماتي، تشمل هذه المرحلة تجميع جميع العمليات المنجزة خلال اليوم، إجراء المطابقة الحسابية، استخراج التقارير المالية اليومية وتوليد وضعية الصندوق والحسابات، ولاحظنا بأن النظام يقوم بتنفيذ جزء كبير من هذه العمليات بشكل آلي.

من خلال المعايشة الميدانية داخل وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بميلة أمكن ملاحظة التسلسل التنظيمي والتقني لسير يوم العمل البنكي، والذي يعكس درجة التكامل بين العمليات التشغيلية والنظام المعلوماتي والمحاسبي المعتمد داخل الوكالة، وعليه يظهر أن النظام المعلوماتي البنكي يشكل المحور الأساسي الذي يرتكز عليه العمل داخل الوكالة.

الفرع الثاني: علاقة التحول الرقمي بالهيكل الوظيفي والنظام المحاسبي بالوكالة

أظهرت المعاينة الميدانية داخل وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بميلة أن النظام المحاسبي لا يعمل كوحدة مستقلة، بل يعتمد على تكامل وظيفي ورقمي بين مختلف المصالح، حيث يتم توليد المعلومات المحاسبية انطلاقاً من العمليات البنكية المنجزة عبر الأنظمة المعلوماتية المعتمدة داخل الوكالة. يتحقق هذا التكامل من خلال مجموعة من البرمجيات البنكية المترابطة التي تسمح بالمعالجة الآنية للبيانات وانتقالها تلقائياً نحو النظام المحاسبي، الذي هو جزء من نظام معلوماتي بنكي مركزي موحد خاص ببنك القرض الشعبي الجزائري.

أولاً: مصلحة الصندوق

تمثل مصلحة الصندوق نقطة الانطلاق الأساسية للبيانات المحاسبية، إذ يتم من خلالها تنفيذ العمليات النقدية اليومية مثل الإيداع والسحب وصرف الشيكات، وخلال فترة التربص، لوحظ اعتماد الموظفين على عدة برمجيات وأنظمة رقمية أهمها:

- واجهة تسيير العمليات النقدية المرتبطة بالنظام المركزي؛
- نظام التحقق الآلي للحسابات.

ثانياً: المصلحة المحاسبية

أظهرت الملاحظة الميدانية أن وظيفة المحاسب داخل الوكالة لم تعد قائمة على التسجيل اليدوي، بل أصبحت تركز على المراقبة والتحقق من سلامة العمليات الناتجة عن الأنظمة الرقمية، بحيث تعتمد المصلحة المحاسبية على عدة برمجيات وأنظمة رقمية أهمها:

- نظام المحاسبة البنكية المدمج المرتبط بالنظام المركزي؛
- برنامج استخراج التقارير المالية اليومية؛
- نظام المطابقة الحسابية الآلية.

ثالثاً: مصلحة العمليات البنكية والتحويلات الإلكترونية

تشرف هذه المصلحة على العمليات غير النقدية خاصة التحويلات البنكية الداخلية والخارجية، وقد لوحظ اعتماد موظفي هذه المصلحة على أنظمة رقمية وبرامج أهمها:

- نظام التحويلات البنكية الإلكتروني؛

- منصة المدفوعات بين البنوك المرتبطة بشبكة بنك الجزائر .

رابعاً: مصلحة الرقابة

أظهرت المعاينة الميدانية داخل الوكالة أن جميع المصالح تعمل ضمن بيئة معلوماتية موحدة، حيث ترتبط البرمجيات التشغيلية مباشرة بالنظام المحاسبي المركزي، وقد تبين أن هذا النظام يعطي لكل مستخدم هوية ورقم سريا خاصين به، ويقوم كذلك بتسجيل وقت وتفاصيل العملية وتتبعها، قد تبين أيضا أن بعض العمليات المنجزة عبر مختلف المصالح تتطلب تحققا إلكترونيا وموافقة مسبقة من طرف الإدارة السلمية داخل الوكالة، وتستعمل هذه المصلحة عدة برمجيات وأنظمة منها:

- النظام البنكي المركزي الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري وهو نظام مطور داخليا؛
- نظام إدارة صلاحيات المستخدمين.

ويوضح الجدول رقم (03) يبين أهم المصالح المرتبطة بالنظام المحاسبي في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري ميلة، وأهم البرامج المستعملة لكل مصلحة.

جدول 3. المصالح المرتبطة بالنظام المحاسبي وأهم البرامج المستعملة لكل مصلحة

المصلحة	الوظيفة المحاسبية	أهم البرامج المستعملة
الصندوق	تسجيل العمليات	- واجهة تسيير العمليات النقدية؛ - نظام التحقق الآلي للحسابات.
المحاسبة	المعالجة والتقارير	- الوحدة المحاسبية المدمجة؛ - برنامج استخراج التقارير المالية؛ - نظام المطابقة الحسابية الآلية.
التحويلات البنكية	القيود الآلية	- نظام التحويلات الإلكتروني؛ - منصة المدفوعات بين البنوك.
الرقابة	تتبع العمليات	- نظام إدارة صلاحيات المستخدمين؛ - النظام البنكي المركزي.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما تم ملاحظته في المؤسسة محل الدراسة

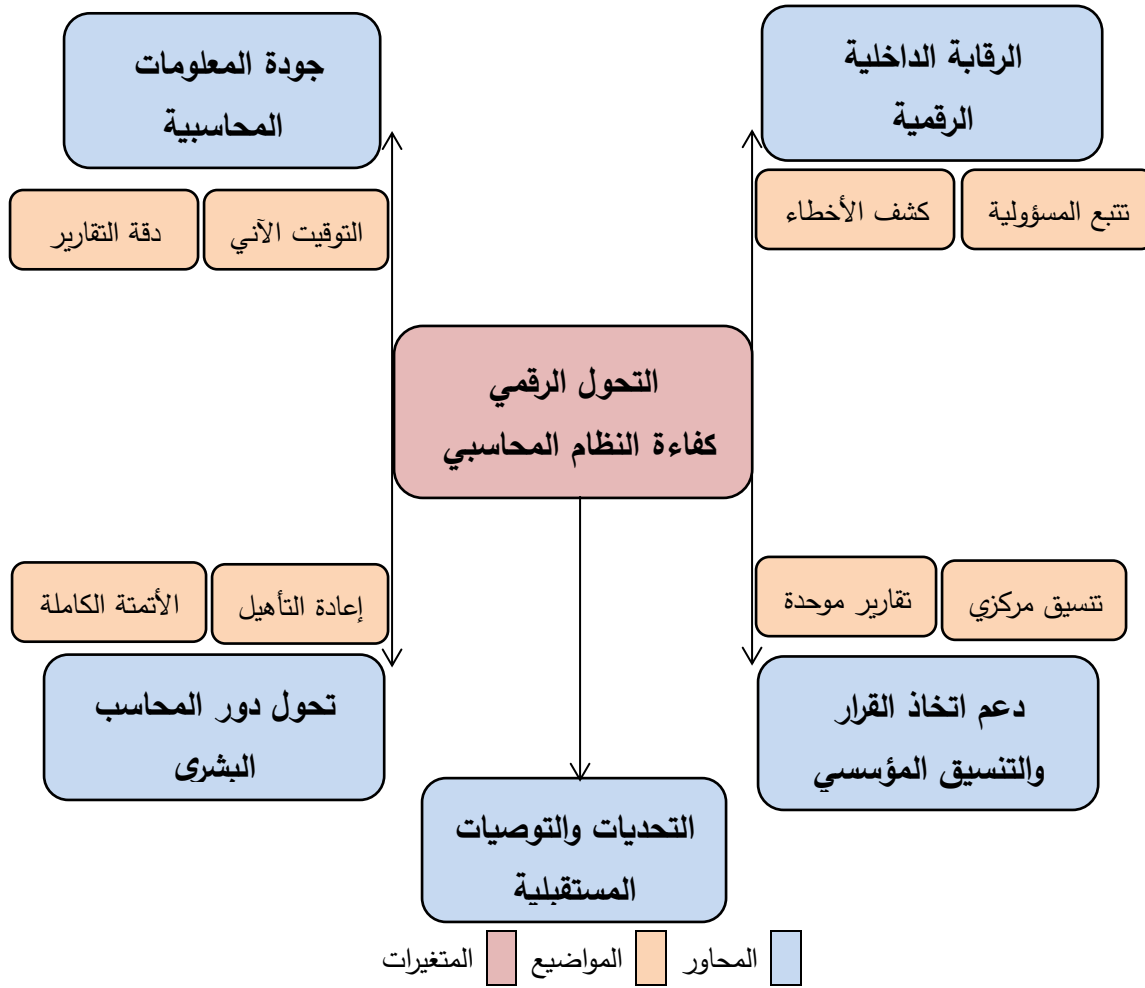
المطلب الثاني: عرض نتائج المقابلات

يعرض هذا المطلب النتائج المتوصل إليها من خلال إجراء مقابلاتين نصف موجهتين مع رئيس مصلحة المراقبة والمحاسبة، ونائب مدير الوكالة، واستخراج اهم المحاور التحليلية، وصولا الى التحليل المقارن للإجابات.

الفرع الأول: إحصائيات الترميز

اعتمد في هذا التحليل مقارنة التحليل الموضوعي أو المحوري Thematic Analysis وفق الإطار السداسي المرحلي لـ (Braun & Clarke 2006)، وتمثل المادة الخام المقابلتين نصف الموجهتين اللتان أجريتا مع رئيس مصلحة المراقبة والمحاسبة (خبرة 32 سنة)، ونائب مدير الوكالة (خبرة 26 سنة)، أسفر الترميز الأولي عن 38 رمزا خامًا جُمعت في 14 رمزا متكررا، ثم في خمسة محاور تحليلية معروضة في الشكل رقم (05).

شكل 5. الخريطة المحورية لتحليل نتائج المقابلتين



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج التحليل الموضوعي

وقد تباينت تكرارات محاور التحليل مع ظهور محور جودة المعلومات المحاسبية في المرتبة الأولى بـ 10 تكرارات، يليه محور الرقابة الداخلية الرقمية بـ 9 تكرارات، ثم محور اتخاذ القرار والتنسيق بـ 8 تكرارات، فمحور تحويل دور المحاسب البشري بـ 7 تكرارات، وأخيرا تحصل محور التحديات والآفاق المستقبلية على 4 تكرارات، ويمكن توضيح هذه الإحصائيات من خلال الجدول رقم (04).

جدول 4. توزيع تكرار رموز كل محور

المحور	عدد الإشارات	النسبة من الإجمالي
جودة المعلومات المحاسبية	10	26%
الرقابة الداخلية الرقمية	9	24%
دعم اتخاذ القرار والتنسيق	8	21%
تحول دور المحاسب البشري	7	18%
التحديات والآفاق المستقبلية	4	11%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على نتائج التحليل الموضوعي

كما توزعت محاور التحليل على ثلاث رموز لكل محور، ماعدا محور التحديات والآفاق المستقبلية الذي تضمن رمزين فقط، ويمكن توضيح مصفوفة ترميز البيانات من خلال الجدول رقم (05).

جدول 5. الترميز التفصيلي (مصفوفة الترميز)

المحور	الرمز	مقتبس دال	م1	م2
جودة المعلومات المحاسبية	دقة التقارير وصدقها	تعكس الواقع وبشدة... التقارير تمثل الواقع في البنك	✓	✓
	التوقيت الآني للمعلومات	يمكن الاطلاع عليها في أي وقت	✓	✓
	دورية التقارير وتنوعها	تقارير يومية وأسبوعية وشهرية... وسنوية	✓	—
الرقابة الداخلية الرقمية	الكشف الآلي عن الأخطاء	النظام المحاسبي أصبح مؤمناً ويكشف الأخطاء	✓	✓
	تتبع المسؤولية وهوية المخطئ	يمكن معرفة هوية من ارتكبه والوقت بدقة	✓	—
	الرقابة الذاتية للنظام	النظام المحاسبي أصبح يراقب بنفسه	✓	—
دعم اتخاذ القرار والتنسيق	التقارير الموحدة للمقارنة	نماذج رقمية موحدة تسهل المقارنة بين الوكالات	✓	—
	المتابعة الآنية للأداء	الإدارة تتابع مؤشرات الأداء في الوقت الحقيقي	✓	✓
	سرعة التنسيق مع المركز	الإرسال يكون آلياً من طرف النظام البنكي	✓	✓
تحول دور المحاسب	أتمتة الوظيفة المحاسبية	لا يوجد محاسب بصفة محاسب... النظام يقوم بكل شيء	✓	✓
	تحول نحو المراقبة والإشراف	بقيت المراقبة والإشراف فقط	✓	—
	التكوين المستمر كضرورة	تربص دوري بالمعهد لمواكبة تحديث الأنظمة	✓	✓
التحديات والآفاق	الأمن السيبراني	مخاوف الاختراق كانت هاجساً كبيراً لمسؤولي البنك	✓	—
	أنظمة الإنذار المبكر	أرجو أن يتوفر على أنظمة إنذار تنبه بوقوع أخطاء الإدخال	✓	—

م1 = مقابلة رئيس مصلحة المحاسبة والمراقبة؛ م2 = مقابلة نائب المدير

✓ = حضور الرمز في المقابلة ؛ — = غياب صريح للرمز في المقابلة.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على نتائج التحليل الموضوعي

الفرع الثاني: عرض المحاور التحليلية

يعرض هذا الفرع محتوى المحاور التحليلية مع الاستشهاد باقتباسات من المقابلتين.

المحور الأول: جودة المعلومات المحاسبية

يعد هذا المحور الأكثر حضوراً في كلتا المقابلتين (10 إشارات)، وينقسم إلى ثلاثة أبعاد متداخلة كما يلي:

البعد الأول: الدقة والصدق

أجمع المتحدثان على أن التحول الرقمي أفرز مستوى عالياً من دقة التقارير المحاسبية، وقد وصف رئيس مصلحة المحاسبة التقارير الرقمية بأنها:

"نعكس الواقع وبشدة... التقارير المعدة بواسطة النظام تمثل الواقع في البنك وبها كل الأحداث التي وقعت"

ووافقه نائب المدير الذي أكد أن التقارير أكثر دقة وموثوقية وشفافية مقارنة بالنظام التقليدي، وفي المقاربة التحليلية النوعية، يُستحضر هنا مفهوماً للملاءمة والموثوقية بوصفهما ركيزتي جودة المعلومات وفق إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية.

البعد الثاني: التوقيت الآني

أفرز النظام الرقمي قدرة على الوصول الفوري للمعلومات، إذ يؤكد نائب المدير:

"جميع الأحداث تسجل آلياً وبدقة كبيرة ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت"

يتصل هذا البعد مباشرة بكفاءة اتخاذ القرار، لأن المعلومة الدقيقة غير الآنية تفقد قيمتها القرارية.

البعد الثالث: تنوع التقارير ودوريتها

كشف رئيس مصلحة المحاسبة عن منظومة تقارير متكاملة (يومية، أسبوعية، شهرية، ربعية، نصف سنوية، سنوية)، موضحاً أن إعدادها أصبح بكبسة زر بعد أن كانت تأخذ وقتاً طويلاً جداً وجهداً كبيراً، ولا تتوفر هذه الكثافة التقاريرية عادة في الأنظمة التقليدية.

التقييم التحليلي

تسجل نتائج المقاربات توافقا تاماً بين المبحوثين حول تحسن جودة المعلومات، غير أن نائب المدير أضاف تحفظاً نقدياً مهماً يشير فيه إلى أن جودة التقارير لا تعتمد فقط على التكنولوجيا، بل على تكاملها مع انضباط إدخال البيانات وكفاءة المستخدمين، وتوجه هذه الملاحظة نتائج الدراسة نحو التمييز بين جودة النظام وجودة المخرجات.

المحور الثاني: الرقابة الداخلية الرقمية

يتقاطع هذا المحور مع الإطار النظري للدراسة (9 إشارات) ويكشف عن ثلاث آليات رقابية متميزة وذلك كما يلي:

1. آلية الكشف الآلي

يُصرّح رئيس مصلحة المحاسبة بأن:

"النظام المحاسبي البنكي أصبح مؤمناً ويؤمن كذلك من يعمل به، وهناك بعض الأخطاء التي تكون نتيجة الإدخال الخاطئ للمعطيات لكن يمكن تداركها والكشف عنها بواسطة النظام نفسه"
تكشف هذه العبارة عن بُعد مزدوج؛ النظام ليس فقط أداة للعمل، بل حارساً يحمي مستخدمه.

2. آلية تتبع المسؤولية

أحد أبرز النتائج لهذا التحليل هو الكشف عن وجود مسار مراجعة رقمي متكامل، إذ يُشير رئيس المصلحة إلى أن النظام يُتيح:

"تتبع الخطأ والكشف عنه بسهولة وحتى هوية من ارتكبه والوقت بدقة"
تحول هذه الإمكانية الرقابة من بعدية إلى آنية واستباقية، وتُعزز مبدأ المساءلة المؤسسية.

3. آلية الرقابة الذاتية

يُقدم كلا المبحثين النظام بوصفه يمارس رقابة ذاتية، وتتصل هذه الخاصية تتصل نظرياً بمفهوم الرقابة الوقائية المذكورة في إطار COSO للرقابة الداخلية.

المحور الثالث: دعم اتخاذ القرار والتنسيق المؤسسي

يشكّل هذا المحور امتداداً طبيعياً للمحورين السابقين (8 إشارات)، ويكشف أن التحول الرقمي لا يقف عند تحسين المعلومة بل يُعيد هندسة علاقات الحوكمة داخل المؤسسة المصرفية، وأبرز ما يسهم به هذا المحور تحليلياً هو توصيف نائب المدير لمنظومة التنسيق الرأسي، إذ أصبحت الإدارة المركزية قادرة على:

"متابعة العمليات اليومية ومؤشرات الأداء والوضعية المالية للوكالة في الوقت الحقيقي"

هذا التوصيف يُجسّد ما تُسميه الأدبيات المؤسسية إدارة الأداء في الوقت الحقيقي، وهو نقلة نوعية في حوكمة البنوك الجزائرية، كما تبرز ميزة التقارير الموحدة التي تفضي إلى إمكانية المقارنة بين مختلف الوكالات، وهو بُعد مرتبط بمفهوم المقارنة المعيارية الداخلية.

المحور الرابع: تحول دور المحاسب

يمثل هذا المحور أبرز النتائج التي أضافتها المقابلات فوق الإطار النظري المحدد مسبقا (7 إشارات)، ويكشف عن تحول وظيفي عميق كما يلي:

التحول من التنفيذ إلى الإشراف

يقدم رئيس مصلحة المحاسبة هذا التحول بصراحة ومباشرة:

"الآن ومستقبلاً لا يوجد محاسب بصفة محاسب في البنك، كل عمله الذي كان يقوم به أصبح النظام

المحاسبي المدمج في النظام البنكي هو الذي يقوم به، بقيت المراقبة والإشراف فقط"

ويُعزز نائب المدير هذا الطرح بالإشارة إلى أن التحديث القادم سوف يلغي دور المحاسب في الوكالات ومجموعات الاستغلال الجهوية، ومن منظور نظري، يستدعي هذا التحول الإحالة إلى أدبيات الأتمتة المعرفية ونظريات إزاحة الوظائف التي تميز بين المهام الروتينية القابلة للأتمتة والمهام المعرفية المعقدة.

التكوين المستمر كاستجابة مؤسسية

يتكرر في كلتا المقابلتين التأكيد على أن المعهد التكويني التابع للبنك ينظم دورات منتظمة عند كل تحديث للنظام، وتجسد هذه الاستجابة ما يطلق عليه في أدبيات إدارة الموارد البشرية الرقمية بإعادة التأهيل المهني.

المحور الخامس: التحديات والآفاق المستقبلية

رغم أن هذا المحور الأقل حضوراً (4 إشارات)، إلا أنه الأهم من حيث القيمة التحليلية الاستشرافية، لأنه يكشف عن فجوات في المنظومة الرقمية الراهنة وذلك كما يلي:

تحدي الأمن السيبراني

يصف رئيس مصلحة المحاسبة مخاوف الاختراق بأنها كانت هاجساً كبيراً لمسؤولي البنك، ويبيدي تفاؤلاً حذراً بالشبكة السيادية القادمة (IRIES) التي ستربط البنوك الجزائرية عبر منصة مؤمنة موحدة.

تحدي جودة إدخال البيانات

يشير كلا المبحوثين بشكل أو بآخر إلى أن الأخطاء المتبقية ذات طابع بشري مرتبطة بالإدخال الخاطئ للمعطيات، ويطالب نائب المدير بأنظمة إنذار تنبه بوقوع أخطاء إدخال المعلومات في وقتها، وهو ما يُشير إلى قصور قائم في آليات التحقق من البيانات الحالية.

الآفاق المستقبلية

تتقاطع الإشارات في كلتا المقيالتين حول وعي مؤسسي حقيقي بضرورة الانتقال من الرقمنة الجزئية إلى الرقمنة الشاملة المؤمنة، وهو ما تجسده مشاريع التحديث القادمة للنظام البنكي.

الفرع الثالث: التحليل المقارن للإجابات

نظرا للعدد المحدود للمقالات في هذه الدراسة (مقالتين)، قد يكون من المفيد عرض مقارنة بين المبحوثين من منظور كل محور، وهو ما نعرضه في الجدول رقم (06).

جدول 6. المقارنة بين المبحوثين

المحور	رئيس مصلحة المحاسبة	نائب المدير	درجة التقاطع
جودة المعلومات	تفصيلي: أنواع التقارير، دقة آنية، وصف تقني	أكثر تحفظا: يشترط انضباط الإدخال البشري	عالية
الرقابة الداخلية	وصف دقيق: تتبع الهوية، الوقت، التدخل الفوري	يؤكد كشف الأخطاء دون تعمق في التفاصيل	عالية
دعم اتخاذ القرار	يركز على الإرسال الآلي للتقارير للمركز	أكثر إسهابا: نماذج موحدة، متابعة آنية	عالية
دور المحاسب	صريح جدا: "لا يوجد محاسب بصفة محاسب"	يشير إلى إلغاء الدور في التحديث القادم	متوسطة
التحديات	يركز على الأمن السيبراني وشبكة IRIES	يركز على أنظمة الإنذار وأخطاء الإدخال	تكاملية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج التحليل الموضوعي

إضافة إلى ما سبق، وحتى لا يقف التحليل الموضوعي عند ما صرح به المبحوثان، ويذهب إلى ما يُضمرانه، فإن من أبرز التوترات الكامنة في الخطابين والتي يمكن استخراجها ما يلي:

- التوتر بين الثقة في النظام والإشكالية البشرية: يعترف كلا المبحوثين بأن الأخطاء المتبقية ذات طابع بشري (أخطاء الإدخال)، مما يشير إلى توتر بنيوي، فرغم أن الرقمنة روجت بوصفها حلا لمشكلة الأخطاء، إلا أنها في الواقع حوّلت مصدر الخطأ دون أن تُلغيه؛
- التكلفة البشرية الخفية للتحويل الرقمي: التأكيد المتكرر على التكوين المستمر يوحي بأن الكفاءة الرقمية ليست حالة مستقرة بل عملية مستمرة، وهو ما يُشير إلى تكلفة بشرية خفية لمسايرة للتحويل الرقمي لا تظهر في التقارير الرسمية؛

- مرحلة انتقالية حرجة: وصف نائب المدير للتحديث القادم باحتمال إلغاء دور المحاسب يُفيد بأن المؤسسة في مرحلة انتقالية حرجة لم تُكتشف آثارها الكاملة على الكفاءة التنظيمية بعد، وهو ما يفتح أفقا بحثيا لدراسات مستقبلية.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

تكشف نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة عن وجود نقلة نوعية في طبيعة النظام المحاسبي البنكي بفعل التحول الرقمي، حيث أن النظام المحاسبي ليس مجرد أداة لتسجيل العمليات المالية، بل هو نظام معلوماتي متكامل يقوم على المعالجة الآنية للبيانات، الرقابة الرقمية ودعم القرار الإداري، ما يعكس انتقال البنك من المنطق المحاسبي التقليدي إلى منطق الإدارة الرقمية للمعلومات المحاسبية، وقد أظهرت النتائج أن التحول الرقمي لديه أثر مباشر على مختلف أبعاد كفاءة النظام المحاسبي خاصة ما تعلق بجودة المعلومات المحاسبية، دعم نظام الرقابة الداخلية، دعم اتخاذ القرار وتحول الدور الوظيفي للمحاسب.

على ضوء هذه النتائج، يمكن تنظيم المناقشة والتحليل في ثلاثة مطالب؛ الأول يتناول الأثر على مخرجات النظام المحاسبي (جودة المعلومة وسرعتها ونظام الرقابة)، والثاني يعرض الأثر على هيكل النظام المحاسبي ذاته (دور المحاسب، وآفاق المؤسسة الرقمية)، بينما يناقش المطلب الثالث محدودية نتائج الدراسة.

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على مخرجات النظام المحاسبي

يتناول هذا المطلب تحليل أثر التحول الرقمي على مخرجات النظام المحاسبي بداية بجودة المعلومة وموثوقيتها، وكذا نظام الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها

يُمثل تحسّن جودة المعلومات المحاسبية أبرز مخرجات التحول الرقمي وأكثرها تكرارا في المقابلتين (10 إشارات)، غير أن التحليل الدقيق لهذه النتيجة يكشف عن ثلاثة مستويات متميزة لا ينبغي دمجها:

1. تحسّن الخصائص النوعية الجوهرية للمعلومة

أجمع المبحوثان على أن التقارير الرقمية باتت تعكس الواقع المالي للبنك بدرجة أعلى من الدقة والشفافية مقارنة بالنظام التقليدي، ومن منظور إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يمكن ترجمة هذا التحسن إلى ارتفاع في الخصائص النوعية الأساسية الثلاث للمعلومة المحاسبية: الملاءمة (من حيث التوقيت والقدرة

النتيئة)، والتمثيل الصادق (من حيث الدقة والاكتمال وغياب التحيز)، والقابلية للمقارنة بين الوكالات عبر التقارير الموحدة، وتتقاطع هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسات حويش (2025)، ونقموش (2022)، وأبو زيد (2025)، وقاسم جبر وآخرون (2025)، و Appelbaum et al. (2017) وإسحق (2022).

2. تحول زمن إنتاج المعلومة من دوري إلى آني

لا يقل هذا البعد أهمية عن سابقه؛ فقد انتقل النظام المحاسبي من نمط المعالجة المتأخرة إلى نمط التدفق الفوري للمعلومات، مما حوّل إعداد التقارير من مهمة تستغرق جهداً موسعاً إلى عملية آلية فورية، يتوافق ذلك مع نتائج حميدي (2017)، وعنون وبصاشي (2024)، وأشوري وطايبي (2022).

3. اشتراط جودة الإدخال البشري لاستدامة جودة المخرجات

هذا البعد النقدي هو الأكثر قيمة تحليلياً، وأضافه نائب المدير بوصفه تحفظاً جوهرياً، فجودة التقارير لا ترتبط فقط بفعالية النظام التقني، بل تعتمد أيضاً على انضباط إدخال البيانات وكفاءة المستخدمين، أي أن هذا التحفظ يُفرق بين جودة النظام وجودة المخرجات، وهو تمييز غائب في كثير من الدراسات التي تميل إلى المساواة بينهما، وتدعم دراسة Vial (2019) هذه الرؤية من منظور شمولي للتحول الرقمي.

يلخص الجدول رقم (7) هذه المستويات الثلاثة ومؤشراتها الميدانية.

جدول 7. مؤشرات مستويات جودة المعلومة المحاسبية في الوكالة

مستوى جودة المعلومة	المؤشر الميداني الملاحظ	الخاصية النوعية (IASB)	الحالة في الوكالة
الدقة والتمثيل الصادق	التسجيل الآلي بلا تدخل يدوي	التمثيل الصادق	محقق
التوقيت الآني	تقارير يومية/ أسبوعية/ شهرية فورية	التوقيت المناسب	محقق
القابلية للمقارنة	نماذج موحدة بين الوكالات	القابلية للمقارنة	محقق
جودة الإدخال البشري	أخطاء الإدخال اليدوي للبيانات	الاكتمال/ الدقة	جزئي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التحليل السابق

الفرع الثاني: تحوّل نموذج الرقابة الداخلية من البعدية إلى الاستباقية

كشفت نتائج الدراسة عن تحوّل بنيوي عميق في نموذج الرقابة الداخلية، يتجاوز مجرد تحسين أدواتها، فقد انتقل النظام من الرقابة البعدية القائمة على المراجعة اللاحقة للعمليات إلى نموذج رقابي ثلاثي الأبعاد يجمع بين الرقابة الآنية عبر الكشف الفوري عن الأخطاء والانحرافات لحظة وقوعها، ورقابة المساءلة من خلال تتبع هوية المنفذ وتوقيت التنفيذ بدقة، وهو ما يُجسّد مسار المراجعة الرقمي المنصوص عليه في معايير الرقابة الدولية،

والرقابة الذاتية للنظام، بمعنى قدرة البرنامج على منع بعض العمليات الحساسة دون صلاحيات محددة قبل وقوعها، وهو ما يتصل نظرياً بمفهوم الرقابة الوقائية ضمن إطار COSO للرقابة الداخلية.

تتوافق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسات عبد النبي (2024) وعبو وآخرون (2020)، و Bharadwaj et al. (2013)، بيد أن الإضافة التحليلية التي تقدمها هذه الدراسة تكمن في استخدام شاهد ميداني مباشر؛ فبينما تقتصر كثير من الدراسات على تناول الرقابة كمفهوم عام، رصدت هذه الدراسة الأبعاد الثلاثة لهذا التحول داخل بيئة بنكية واحدة وفي تسلسلها الزمني الفعلي خلال يوم العمل.

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على هيكل النظام المحاسبي ومستقبله

يعرض هذا المطلب أثر التحول الرقمي على هيكل النظام المحاسبي ذاته بداية بدور المحاسب، وصولاً إلى آفاق المؤسسة الرقمية.

الفرع الأول: إعادة هندسة علاقات الحوكمة الداخلية ودعم القرار

- تكشف نتائج الدراسة أن قيمة التحول الرقمي لا تقف عند تحسين جودة المعلومة، بل تذهب إلى ما هو أعمق من خلال إعادة هندسة علاقات الحوكمة داخل المؤسسة المصرفية. يتجلى ذلك في ثلاثة مستويات:
- أولها التنسيق الرأسي الفوري بين الوكالة والإدارة المركزية، إذ أصبح بمقدور الإدارة متابعة الوضعية المالية للوكالة في الوقت الحقيقي دون الحاجة إلى انتظار التقارير الدورية؛ وهو ما يُجسّد إدارة الأداء في الوقت الحقيقي، وهو نقلة نوعية في نموذج حوكمة البنوك الجزائرية لم تشر إليها الدراسات السابقة؛
 - ثانيها المقارنة المعيارية الداخلية، إذ تتيح النماذج الموحدة مقارنة أداء الوكالات ببعضها مقارنة حقيقية وموضوعية، وهو أداة حوكمة استراتيجية من الطراز الأول في القطاعات متعددة الفروع؛
 - ثالثها تسريع دورة اتخاذ القرار؛ فالمعلومة التي كانت تتاح في نهاية الأسبوع أو الشهر باتت متاحة لحظياً، مما يقلص المسافة الزمنية بين وقوع الحدث المالي واتخاذ القرار الإداري تجاهه، وهذا ما تؤكده دراسات عيساوي (2021)، وأشوري وطايبي (2022)، ونقموش (2022)، و Mikalef et al. (2020).

الفرع الثاني: التحول الوظيفي للمحاسب وتوترات للتحول الرقمي الكامنة

- يكشف هذا المحور عن تحول وظيفي لم تتضح آثاره الكاملة بعد؛ يمكن تفسير هذا التحول في ضوء أدبيات الأتمتة المعرفية التي تُميّز بين صنفين من المهام:
- المهام الروتينية القابلة للأتمتة: التسجيل اليدوي، إعداد التقارير الدورية، المطابقة الحسابية، وهي مهام تولّى النظام الرقمي الاضطلاع بها كلياً؛

- **المهام المعرفية المعقدة:** المراقبة والتحليل والإشراف والتحقق من سلامة المخرجات، وهي المهام التي تتمركز حولها الوظيفة المحاسبية الآن.

غير أن القيمة المضافة الحقيقية لهذه الدراسة تكمن في كشفها عن ثلاثة توترات بنيوية كامنة تحت سطح هذا التحول:

- **التوتر الأول: الخطأ البشري لم يُلغ بل تحوّل مصدره:** يُقرّ كلا المبحوثين بأن الأخطاء المتبقية في النظام ذات طابع بشري مرتبطة بالإدخال الخاطئ للمعطيات، وهذا يعني أن التحول الرقمي حوّل لحظة وقوع الخطأ من مرحلة المعالجة إلى مرحلة الإدخال، دون أن يلغي الخطأ ذاته، يطرح هذا التحوّل في مصدر الخطأ تساؤلات منهجية حول فعالية آليات التحقق من صحة البيانات الحالية؛

- **التوتر الثاني: التكلفة البشرية الخفية للتحول الرقمي:** التأكيد المتكرر على ضرورة التكوين المستمر عند كل تحديث للنظام يكشف أن الكفاءة الرقمية ليست حالة مستقرة بل عملية مستمرة ذات تكاليف بشرية حقيقية لا تظهر في الميزانيات الرسمية، وهي تكاليف إعادة التأهيل المهني المستمر التي أشارت إليها دراسات (Vial 2019) وأبو زيد (2025) من زوايا مختلفة؛

- **التوتر الثالث: مرحلة انتقالية بلغت حدا حرجا:** إشارة نائب المدير إلى أن التحديث القادم قد يُلغي دور المحاسب في الوكالات ومجموعات الاستغلال الجهوية تنبئ بأن المؤسسة تقف عند عتبة تحوّل هيكلي من الدرجة الثانية لم تُستوعب آثاره التنظيمية بعد، ما يفتح أفقا بحثية لدراسات مستقبلية حول استيعاب المؤسسات البنكية الجزائرية لتداعيات الأتمتة الكاملة على هياكلها الوظيفية.

الفرع الثالث: تحديات التحول الرقمي من إدارة الخطأ إلى إدارة المخاطر الرقمية

تُفصّل النتائج عن تحوّل في طبيعة المخاطر التي تواجه النظام المحاسبي البنكي من مخاطر الخطأ البشري في التسجيل إلى مخاطر البنية الرقمية، ويمكن تصنيف التحديات المرصودة في مستويين:

- **التحديات الراهنة:** الأمن السيبراني بوصفه هاجسا مؤسسيا معترفا به، وأخطاء إدخال البيانات بوصفها الحلقة الأضعف في منظومة الدقة؛

- **الفجوات الوظيفية القائمة:** غياب أنظمة الإنذار المبكر بأخطاء الإدخال في وقتها، وهو ما أشار إليه نائب المدير بوضوح.

تتوافق هذه النتائج مع ما حذرت منه دراسات عبو وآخرون (2020) وإسحق (2022) من مخاطر رقمية جديدة، وما أكدته دراسة قاسم جبر وآخرون (2025) من ضرورة توظيف الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكشين لتعزيز فعالية النظم المحاسبية في المرحلة القادمة.

المطلب الثالث: محدودية نتائج الدراسة

على الرغم من النتائج الواعدة، إلا أن هناك بعض النقاط التي ينبغي الإشارة لها فيما يخص محدودية نتائج الدراسة الحالية وذلك كما يلي:

- على صعيد التصميم البحثي، تعتمد هذه الدراسة على حالة هي وكالة ميله دون سواها، وهذا الاختيار مبرر نظريا في ضوء منهج الحالة الاستكشافي الذي يهدف إلى بناء فهم عميق لظاهرة ما داخل سياقها، لا إلى تعميم نتائجها إحصائيا، بيد أن هذا الاختيار يجعل النتائج قابلة للنقل لا للتعميم، مما يعني أن الطالبان لا يستطيعان الجزم بأن ما رُصد في وكالة ميله ينطبق على سائر وكالات بنك القرض الشعبي الجزائري، فضلا عن البنوك الجزائرية الأخرى؛
- على صعيد أدوات جمع البيانات، أسفرت المقابلات عن مادة تحليلية ثرية، إلا أن العدد المحدود للمبحوثين (اثنتان فقط) يُضيق نطاق التشبع النظري، فكلتا المبحوثين ينتميان إلى المستوى الإداري الأعلى في الوكالة، وهو ما يعني أن صوت الموظفين التنفيذيين في مصلحة الصندوق ومصلحة التحويلات غائب عن التحليل، رغم أنهم الفئة الأكثر تأثرا مباشرة بالتحول الرقمي في ممارساتهم اليومية، يضاف إلى ذلك أن الملاحظة المباشرة اقتصر على عدد محدود من الأيام، مما لا يمكن من رصد الظواهر غير المنتظمة كمعالجة الملفات الكبرى أو سيناريوهات الأزمات والأعطال التقنية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم تسليط الضوء على الجانب التطبيقي للدراسة بدراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة قصد تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي.

بدا الفصل بعرض تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة وكذا وكالته بميلة من خلال التطرق إلى تعريفها وهيكلها التنظيمي، ثم أدوات الدراسة المتمثلة في الملاحظة من خلال يوم عمل بالبنك وكذا إجراء مقابلتين نصف موجهتين، انتقلنا بعدها إلى عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها تحليلًا محوريًا.

أظهرت النتائج المتحصل عليها عن وجود نقلة نوعية في طبيعة النظام المحاسبي البنكي بفعل التحول الرقمي، حيث أصبح نظام معلوماتي متكامل يقوم على المعالجة الآنية للبيانات، الرقابة الرقمية ودعم القرار الإداري، كما أثبتت أن التحول الرقمي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة ساهم بصورة كبيرة في تحسين كفاءة النظام المحاسبي من خلال تطوير جودة المعلومات، دعم نظام الرقابة الداخلية، دعم القرار الإداري، كما أدى إلى تحول جذري في طبيعة الوظيفة المحاسبية داخل البنك، حيث أصبحت الأنظمة الرقمية تنفذ أغلب العمليات الروتينية بصورة آلية، مقابل انتقال دور المحاسب نحو الرقابة والتحليل والإشراف، كما كشفت في المقابل أن التحول الرقمي لا يمثل حلاً تقنياً مطلقاً، بل هو عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية والأمنية، كما أظهرت النتائج أن التكنولوجيا لا تلغي دور الإنسان داخل النظام المحاسبي، وإنما تعيد تعريف وظائفه ومهاراته بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة.

رغم النتائج الإيجابية للتحول الرقمي، أظهرت النتائج أنه أفرز تحديات جديدة مرتبطة بالأمن السيبراني، جودة إدخال البيانات، والتكيف المستمر مع التحديثات التكنولوجية.

الخاتمة

خاتمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح التحول الرقمي من أهم التوجهات الاستراتيجية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية، خاصة في مجال الأنظمة المحاسبية التي تمثل العمود الفقري للمعلومات المالية والإدارية داخل المؤسسة المصرفية؛ ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية، مع إسقاط الدراسة ميدانياً على بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله - باعتباره نموذجاً يعكس واقع التحول الرقمي داخل البيئة المصرفية الجزائرية.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تم إنجازها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- التحول الرقمي لا يمثل حلاً تقنياً مطلقاً، بل هو عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية والأمنية؛
- أن التحول الرقمي ساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، زيادة موثوقيتها وملاءمتها لاتخاذ القرار؛
- أن التحول الرقمي حسن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال ما وفرتة الأنظمة الرقمية من آليات رقابية حديثة؛
- التكامل المعلوماتي بين مختلف الأنظمة الرقمية داخل البنك ساهم في تسهيل تدفق المعلومات وتحسين التنسيق؛
- أن التحول الرقمي ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليص الوقت اللازم لإنجاز العمليات البنكية؛
- التكنولوجيا لا تلغي دور الإنسان داخل النظام المحاسبي، وإنما تعيد تعريف وظائفه ومهاراته بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة، حيث تغيير دور المحاسب وانتقاله نحو الرقابة والتحليل والإشراف؛
- أن كفاءة النظام المحاسبي لم تعد مرتبطة فقط بالجوانب التقنية، بل أصبحت تشمل الأبعاد التنظيمية والبشرية والأمنية؛
- أن البنك محل الدراسة مازال يواجه بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، أمن المعلومات، والتكوين المتخصص للموارد البشرية؛
- أن نجاح التحول الرقمي يتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين التكنولوجيا، التنظيم، والتأهيل البشري؛

وبالنسبة لفرضيات الدراسة، فيمكن اختبارها كما يلي:

- الفرضية الأولى: يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة المعالجة المحاسبية داخل البنك: فقد أثبتت نتائج الدراسة صحتها، حيث تبين أن اعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة ساهم في تحسين كفاءة النظام المحاسبي من خلال تسريع معالجة العمليات المالية، تعزيز دقة المعلومات المحاسبية، وتحسين جودة التقارير المالية بما يدعم اتخاذ القرار داخل البنك؛
 - الفرضية الثانية: يساهم التحول الرقمي في رفع دقة وجودة المعلومات المحاسبية؛ تم تأكيدها كذلك، حيث بينت الدراسة أن الاعتماد على الأنظمة المحاسبية الرقمية أدى إلى تقليل الأخطاء البشرية وتحسين موثوقية المعلومات المالية، إضافة إلى توفير تقارير أكثر دقة وشفافية تساعد الإدارة في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة؛
 - الفرضية الثالثة: يعزز التحول الرقمي فعالية الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي: أثبتت الدراسة صحتها من خلال ما وفرته الأنظمة الرقمية من آليات رقابية حديثة تشمل التتبع الآلي للعمليات، تحديد صلاحيات الوصول، وإمكانية المراجعة الإلكترونية المستمرة، وهو ما ساهم في تقليل مخاطر التلاعب والأخطاء وتحسين مستوى الرقابة داخل البنك؛
 - الفرضية الرابعة: يساهم التحول الرقمي في دقة وسرعة اتخاذ القرار الإداري: توصلت الدراسة إلى صحتها، حيث أن الإدارة تعتمد على معلومات مالية آنية ودقيقة يتم استخراجها بشكل سريع، الأمر الذي ساعد في رفع جودة القرارات المتعلقة بالتسيير المالي وإدارة المخاطر والسيولة.
- وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:
- ضرورة مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؛
 - تكثيف برامج التكوين والتأهيل في مجال الأنظمة المحاسبية الرقمية؛
 - تعزيز نظم أمن المعلومات والحماية الإلكترونية لمواجهة المخاطر الرقمية؛
 - تشجيع البنوك على الاستثمار في التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات؛
 - دعم ثقافة التحول الرقمي داخل المؤسسات المصرفية بما يضمن تقبل التغيير وتحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زيد، شيماء. (2025). أثر التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*. 35(1)، ص ص 687-718.
- إسماعيل، عثمان، وشريف، اسحق. (2022). التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 5(2)، ص ص 405-420.
- أشوري، بدر الدين؛ طايبي، حمزة. (2022). أثر نظام المعلومات المحاسبي أوراكل في تقييم الأداء المالي وتحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*. 6(2)، ص ص 189-208.
- الأمر رقم 366-66 (29 12، 1966). الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 30 ديسمبر 1966، العدد 110.
- آيت محمد، مراد، وجراد، نور الدين. (2018). قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة البديل الاقتصادي*. 5(1)، ص ص 134-153.
- بلهامل، مفيدة. (2024). دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته. مداخلة. الملتقى الوطني بعنوان المفهوم الدولي للرقمنة والتحول الرقمي وآفاق الاستفادة منه، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.
- بن سعيد، أمين. (2015). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*. 8(3)، ص ص 07-35.
- بورصة الجزائر (2026). بنك القرض الشعبي الجزائري. تاريخ الاسترداد 2026/04/15 https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=46
- بوزيد، عبد القادر. (2018). أثر التحول الرقمي على الأداء البنكي في المصارف الجزائرية. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر-3، الجزائر.
- حسين، احمد محمد. (2017). نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية، دار التعليم الجامعي، القاهرة: مصر.
- حميدي، كمال. (2017). أثر الأتمتة المحاسبية على سرعة ودقة المعالجة المالية داخل المؤسسات البنكية. أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف 1، الجزائر.
- حويش، حورية. (2025). دور التحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء البنوك التجارية الجزائرية. أطروحة دكتوراه. جامعة تيارت. الجزائر.
- خليل محمد، عبد الرحمان. (2021). التحول الرقمي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. *المجلة العربية للإدارة*، 41(1)، ص ص 133-152.

- زروقي، سمير. (2022). التحول الرقمي كمدخل لتحسين كفاءة الأداء المحاسبي في البنوك العمومية. مجلة دراسات مالية ومحاسبية، 10(1)، ص ص 33-52.
- السالمي، علاء عبد الرزاق. (2019). تكنولوجيا المعلومات ودورها في دعم اتخاذ القرار. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطائي، يوسف؛ حجيم، العلاق؛ بشير، عباس. (2016). إدارة المعرفة ونظم المعلومات. دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- عبد النبي، فتيحة. (2024). دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية. أطروحة دكتوراه. جامعة غرداية. الجزائر.
- عبو، عمر، بن يوسف، احمد، وقورين، حاج قويدر. (2020). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12(1)، ص ص 35-45.
- عطة، فيصل، ودراسي، مسعود. (2021). مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على الإفصاح المحاسبي-دراسة ميدانية-. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 16(2)، ص ص 342-361.
- عنون، فؤاد، وبصاشي، هدى. (2024). ما مدى تأثير أتمتة العمل المحاسبي على جودة الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل الثورة الصناعية الرابعة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. 13(2)، ص ص 101-121.
- عيساوي، أحمد. (2021). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين اتخاذ القرار البنكي. أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر.
- قاسم جبر، زينب. (2025). النظم المحاسبية الرقمية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية. مجلة الريادة للمال والأعمال، 6(2)، ص ص 126-136.
- قسومي، محمد الأمين. (2019). حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك. مجلة الاقتصاد الصناعي، 9(1)، ص ص 120-139.
- القط أمين، احمد يوسف. (2020). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي. المجلة العربية للمحاسبة. 24(2)، ص ص 45-68.
- محمد إبراهيم، عبد الله. (2018). الرقابة الداخلية والتدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- النجار، فايز جمعة. (2020). التحول الرقمي في المؤسسات المالية وأثره على الكفاءة التشغيلية. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، 12(3)، ص ص 77-96.

نقموش، عادل. (2022). حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. *recherchers /economiques manageriales* 16(2)، ص ص 63-81.

الهاشمي، عبد الكريم. (2018). نظم المعلومات المحاسبية: مدخل معاصر. دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- AL-Hattami, Hamood Mohammed. (2025). The Impact of digital accounting systems on financial performance in banking sector. *International journal of intelligent information technologies*. 21(01). 1-19.
- Appelbaum, David. (2017). Big data and advanced analytics in accounting. *Journal of emerging technologies in accounting*. 14(1). 1-17.
- Bharadwaj, Anandhi. (2013). digital business strategy: toward a next generation of insights. *mis quarterly*. 37(2). 471-482.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative research in psychology*, 3(2), 77-101.
- Byrnes,aul; Warren, Donald; Kevin, Moffitt. (2015). how big data will change accounting. *Accounting horizons*. 29(2). 397-407.
- Daft,R.(2016). Organization theory and design. cengage learning. Boston. USA.
- Godfrey, Otieno; Jafari, Nasrin. (2025). Impact of digital accounting systems on financial performance in banking: contemporary analysis. *The innacle research journal of scientific and management sciences*. 07(02). 1-6.
- Grande, E; Estebanez, R; Colomina, C. (2011). The impact of accounting information systems on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs. *Spanish accounting review*. 14(2). 61-83.
- Hall, J. (2016). Accounting information systems (9th ed.). USA.
- Kane,G C. (2019). Accelerating digital innovation. MIT sloan management review.
- Laudon, k; Laudon, j. (2020). Management information systems (16th Ed.). Pearson. London. UK.
- Meraghni, Oualid; Bekkouche, Latifa; Demdoun, Zakaria. (2021). Impact of digital tranformation on accounting information systems-evidence from algerian firms. *Economics and business*. 35. 249-264.
- Mikalef, Atrick. (2020). big data analytics capabilities and firm Performance. *Information and management*. 57(2). 103169.
- Romny, M; Steinbart,. (2018). Accounting information systems (14th ed.). Uk.
- Scarpens, Robert W; Jazayeri, Mostafa. (2003). ERP systems and management accounting change: opportunities or impacts? *European accounting review*. 12 (1). 201-233.
- Soleimani, ali gholipour; Taleghani, mohammad; Arsanjani, aliakbar; Delafrooz, narges. (2019). Challenges of the Iranian E-Banking business model in digital transformation. *Journal of money and economy*. 14(03). 389-419.
- The committee of sponsoring organization of the trade way commission (coso). (2017). Enterprise risk management. New York. USA.

- Thygaraju, N. (2025). The Impact of digital transformation on financial reporting and accounting Practices in Indian scenario. *International research journal*. 12(08). 243-252.
- Verhoef,eter C. (2021). Digital transformation. *Journal of business research*. 122(1). 889-902.
- Vial, Gregory. (2019). Understanding digital transformation: a review and research agenda. *The journal of strategic information systems*. 28(2).p 118-144.
- Westerman, G; Bonnet, D. (2014). Leading digital. Harvard business reviewress. Boston. USA.

الملاحق

ملحق رقم 1. دليل المقابلة

أولاً: المقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المراقبة والمحاسبة

هل يمكنك إعطاءنا خلفية عن نفسك ومشارك المهني؟

السؤال 1:

منذ متى تم اعتماد الرقمنة والتحول الرقمي في البنك؟ وهل بدأ العمل بها منذ انضمامكم إليه؟

السؤال 2:

هل جميع أنظمة ومصالح البنك تعمل بالرقمنة والتحول الرقمي؟

السؤال 3:

هل يعمل جميع الموظفين بالبنك بالرقمنة والتحول الرقمي؟

السؤال 4:

هل تؤثر الرقمنة على سرعة العمليات المحاسبية والتشغيلية؟ وكيف؟

السؤال 5:

هل يقلل التحول الرقمي من احتمالية حدوث الأخطاء المحاسبية أم يزيدها؟ كيف تتدخلون شخصياً لمنع هذه

الأخطاء؟

السؤال 6:

هل التقارير التي يتم إعدادها بناء على التحول الرقمي تعكس الأحداث المالية بشكل دقيق؟

السؤال 7:

كيف يتفاعل التحول الرقمي مع الرقابة الداخلية في البنك؟ هل توجد علاقة بينهما؟

السؤال 8:

كيف يؤثر التحول الرقمي والرقمنة على دور المحاسب في البنك؟

السؤال 9:

ماهي الصعوبات التي تظهر عند استخدام رقمنة النظام المحاسبي بشكل خاص؟ ولو كان الامر بيدكم ماذا

تقترحون من تعديلات؟

ثانيا: المقابلة نصف الموجهة مع نائب مدير الوكالة

هل يمكنك إعطاءنا خلفية عن نفسك ومشارك المهني؟

السؤال 1:

منذ متى تم اعتماد الرقمنة والتحول الرقمي في البنك؟ وهل بدأ العمل بها منذ انضمامكم اليه؟

السؤال 2:

هل جميع أنظمة ومصالح البنك تعمل بالرقمنة والتحول الرقمي؟

السؤال 3:

هل يعمل جميع الموظفين بالبنك بالرقمنة والتحول الرقمي؟

السؤال 4:

هل تؤثر الرقمنة على سرعة العمليات التشغيلية؟ وكيف؟

السؤال 5:

هل التقارير التي يتم إعدادها بناءا على التحول الرقمي تعكس الأحداث المالية بشكل دقيق؟

السؤال 6:

كيف يساعدكم التحول الرقمي في التنسيق مع الإدارة المركزية والجهوية؟

السؤال 7:

ماهي الصعوبات التي تظهر عند استخدام رقمنة النظام المحاسبي بشكل خاص؟ ولو كان الأمر بيدكم ماذا

تقترحون من تعديلات؟